



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 228 March & April 2020

العدد 228 - آذار ونيسان (مارس وأبريل) 2020

انعكاسات جائحة "كوفيد - 19" على سلاسل إمداد الغذاء العالمية ومخاطرها على الأمن الغذائي العربي

■ أفكار ونقاشات بارزة في الندوة الافتراضية "انعكاسات Covid 19 وأثره على الامن الغذائي العربي والعالمى"
■ Maintaining Banking System Safety amid the COVID-19 Crisis

■ جائحة كوفيد - 19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة
■ غرفة التجارة العربية النهساوية:
الاقتصاد العالمى سيشهد تحوفاً تغيرات هائلة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



عجلان بن عبد
العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



عصر ما بعد فيروس كورونا.. نحو التحوّل الرقمي الكامل؟!



وفقاً لمسح أجرته شركة Kelly Services الأمريكية المتخصصة في خدمات الموارد البشرية، فإن أكثر من ربع المستجيبين على مستوى العالم يعملون عن بُعد على الأقل جزءاً من الأسبوع، وهذا الرقم يصل إلى 37 في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

من ناحية أخرى، لقد آن الأوان لأن تمضي دول الشرق الأوسط قدماً في هذا المجال، وهو ما بدأت المملكة العربية السعودية، إذ أفصحت مؤخراً عن إعدادها مسودة تشريعية مختصة بمستجدات الاقتصاد الرقمي، ما يؤكد ذهاب الحكومة نحو التحوّل الجاد إلى مستويات تقدمية من واقع الاقتصاد التقليدي إلى تحديات الاقتصاد الحديث. وفي مصر، عجل فيروس كورونا الجديد من عمليات التحوّل الرقمي في اقتصادها، بعد خطوات احترازية عدّة شرعت الحكومة في تطبيقها مؤخراً، وإعلان البنك المركزي عن حزمة إجراءات تضم حوافز للمعاملات الإلكترونية بدلاً من الحضور إلى فروع البنوك. وكان يخطط بنك مصر لإنشاء أول بنك رقمي في البلاد خلال النصف الثاني من العام الحالي، والذي يتيح تنفيذ جميع المعاملات إلكترونياً.

وفي الأردن، أعلن وزير الاقتصاد الرقمي والريادة مثنى غرايبة في بداية مارس، عن انضمام الأردن إلى شبكة الخدمات العامة الرقمية التي تم تأسيسها من قبل النزوح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). أما البحرين فقد أصدرت تقريراً في مارس، أشارت فيه إلى أن المملكة تتبنى رؤية للنهوض بالبيئة الاقتصادية بمساعي التركيز على تنمية الاقتصاد الرقمي والنهوض بقطاع الضيافة والفندقة. إذا أصبحت سرعة التحوّل الرقمي في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا الجديد، اتجاهاً عالمياً، ومن هذا المنطلق أمام البلدان العربية في ظل انتشار هذا الوباء المستجد، فرصة فريدة لاستدراك ما فاتها في تدعيم منظومة اقتصاداتها الرقمية وتعديل أوضاعها لتصبح من المنافسين الاقتصاديين الأقوياء سواء في المنطقة أو المناطق الأخرى.

ولا شك أنّ بناء منظومة اقتصاد رقمي إقليمي سيستفيد كثيراً من الميزتين النسبيتين اللتين تتمتع بهما بلدان المنطقة، وهما: تنافسية التعليم العالي وشباب مولع بالتكنولوجيا، وموقع استراتيجي يتيح لها إمكانية التحوّل إلى مركز للخدمات والتجارة وأنشطة الربط والاتصال المتقدمة.

سلّطت قمة مجموعة العشرين التي عقدت مؤخراً عبر الإنترنت، الضوء على تحديات النمو الاقتصادي التي يواجهها العالم بأسره بسبب أزمة تفشي كوفيد-19 عالمياً. فمنذ أن طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من جميع موظفي المنظمة العمل عن

بُعد في الفترة من 16 مارس إلى 12 إبريل، تبع ذلك صدور قرارات وأوامر من قبل العشرات من سلطات البلدان في العالم للجماهير بـ"البقاء في المنزل"، وهو ما لفت الأنظار مرة أخرى إلى مصطلح "تشي" وهي كلمة جاءت من كلمة "أوتاكو" في اللغة اليابانية، وكانت تشير في البداية إلى أولئك الذين يفضلون البقاء في المنزل وحدهم دون المشاركة في أي نشاطات اجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، صار اقتصاد "أوتاكو" الياباني يتضمن صناعات الرسوم المتحركة وألعاب الفيديو والصناعات المشتقة منها، ولكنه أخذ يتوسع بعد ذلك في الصين وغيرها من الدول الآسيوية ليشمل جميع النشاطات الاقتصادية التي يمكن للناس إنجازها في المنزل، مثل الاستهلاك عبر الإنترنت والعمل عن بعد والتسويق والإعلانات على الإنترنت.

ويتمشى أمر "البقاء في المنزل" في دول العالم مع تقدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة، ما دفع إلى تسارع ظهور مصطلحات مثل البيانات الضخمة والواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وقد حققت صناعة الاستهلاك عبر الإنترنت اختراقاً كبيراً، فمنصة (JD.com) الصينية الشهيرة للتجارة الإلكترونية تباع على سبيل المثال، أكثر من 3 آلاف طن من المواد الخام الطازجة يومياً، وفقاً لبرنامج تحليلي بثته القناة الاقتصادية لشبكة (سي سي تي في) الصينية في بداية مارس. وعلى مدار 30 يوماً بدءاً من 20 يناير إلى 18 فبراير، تم بيع أكثر من 88 ألف طن من المكونات الطازجة، بزيادة سنوية تتجاوز نسبتها 230 في المائة.

ولم يقتصر اقتصاد "تشي" على شراء المأكولات والمستلزمات اليومية فحسب، إذ صار حوالي 28 مليون شخص يمتعون بخدمة التشخيص الطبي على منصة "علي جيانكانغ" (علي للصحة) منذ بداية يناير العام الجاري.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تأثيرات جائحة كورونا على
الاقتصاد النمساوي



31

غرفة التجارة العربية
النمساوية:
الاقتصاد العالمي سيشهد
حتمًا تغييرات هائلة



42

السياسات الاقتصادية للحرب
على كوفيد - 19



22

انعكاسات جائحة "كوفيد
- 19" على سلاسل إمداد
الغذاء العالمية ومخاطرها على
الأمم الغذائية العربي



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

انعكاسات جائحة "كوفيد - 19" على سلاسل إمداد
الغذاء العالمية ومخاطرها على الأمم الغذائية العربي

9

اقتصاد دولي

السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد - 19

22

مقال

جائحة كوفيد-19- في منطقة الشرق الأوسط وأسيا
الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة

26

غرف مشتركة

■ غرفة التجارة العربية النمساوية:

الاقتصاد العالمي سيشهد حتمًا تغييرات هائلة

29

■ تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد النمساوي

31

■ الاقتصاد النهائي، توقعات بتراجع كبير للنتائج

الهلي الإجمالي في 2020 جراء "كورونا"

34

■ أفكار ونقاشات بارزة في الندوة الافتراضية "انعكاسات

Covid 19 وأثره على الأمن الغذائي العالمي"

41



العدد 228 - آذار ونيسان (مارس وأبريل) 2020
Issue No. 228 March & April 2020

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شرف للطباعة والنشر

Arab Digital Trade
:Landscape
Drivers, Perspectives
and Potentials



61

الاقتصاد الالاهاني، توقعات
بتراجع كبير للناجح الهلطي
الاجهالي في 2020 جراء
"كورونا"



34

■ PROMINENT IDEAS & DISCUSSIONS AT THE
VIRTUAL SEMINAR "COVID 19 IMPLICATIONS
AND IMPACT ON ARAB AND INTERNATIONAL
FOOD SECURITY" 46

52

أخبار

TRADE:

■ ARAB DIGITAL TRADE LANDSCAPE:
DRIVERS, PERSPECTIVES AND POTENTIALS 61

WORLD ECONOMY:

■ MAINTAINING BANKING SYSTEM SAFETY
AMID THE COVID-19 CRISIS 71

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

انعكاسات جائحة "كوفيد - 19" على سلاسل إمداد الغذاء العالمية وهذا خطرها على الأمن الغذائي العربي

إعداد: مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية - اتحاد الغرف العربية



لا يزال من المبكر وضع تقييم دقيق لتأثيرات جائحة فيروس كورونا "COVID-19" على الاقتصاد العالمي والعربي، فهناك الكثير من الأمور التي تعتمد على عوامل غير معروفة لغاية الآن، ومنها مثلا المدة الزمنية التي سيستغرقها انتشار هذا الفيروس، وعدد الدول التي ستتأثر به، وأنماط السياسات التي ستضعها الحكومات للتصدي للكوارث الناجمة عنه.

على أنه من المؤكد أن الاقتصاد العالمي قد دخل فعليا في مرحلة ركود غير مسبوقة، وستكون الدول النامية والعربية منها من أبرز ضحاياها. ولا شك أنه سيكون للتباطؤ الاقتصادي تأثير كبير في تفاقم وتهديد الأمن الغذائي. ذلك أن الأوضاع السائدة ستحد من قدرة الناس على الحصول على الغذاء بطرق مختلفة، بما فيها تراجع المداخيل وخسارة الوظائف وفرص العمل.

أما من ناحية الطلب، فإن تراجع القدرة الشرائية لأسباب ناجمة عن المرض يمكن أن تؤدي إلى تغيير قسري في أنماط الأكل وإلى أحوال من سوء ونقصان التغذية. كما أن الإفراط في المشتريات الغذائية بسبب الهلع، كما هو مشهود في كافة دول العالم، فقد أدى في معظم الحالات إلى كسر حلقات سلاسل الإمداد وحدث ارتفاعات كبيرة جدا في أسعار السلع والمنتجات الغذائية محليا، وكذلك السلع من منتجات التنظيف والمعقمات وأدوات وأجهزة

ومع أن قطاعي الغذاء والزراعة سيكونان أقل تأثرا بشكل مباشر من غيرهما من القطاعات، كما حال السياحة والسفر، على أن تقطع وانقطاع العمل المرتبط بالمرض، وانقطاع المواصلات، وإجراءات الحجر، وما ستؤدي إليه من تقييد الوصول إلى الأسواق ومن اختلالات في سلاسل الإمداد، جميعها ستؤثر بأشكال مختلفة وستؤدي عمليا إلى زيادة الخسائر والهدر في الغذاء وفي حجم المعروض منه.

وقد بدأ الطلب العالمي يشهد انخفاضا بيّنا بسبب زيادة عدم اليقين، وزيادة السلوك التحوطي، وارتفاع التكاليف المالية التي تقلل من القدرة على الإنفاق، ناهيك عن جهود الاحتواء. وستكون الدول التي تعتمد على الاستيراد من الأكثر تأثراً، ولن تكون أسواق الغذاء العالمية بمنأى عن هذه التغيرات، نظراً لتعقد سلاسل القيمة الغذائية وأهمية التجارة والنقل. ومع ارتفاع التكلفة الحقيقية للنظم الغذائية الصحية بسبب الزيادة في تكلفة السلع، فستتأثر حكماً الأسر ذات الدخل المنخفض، وسترتفع تكلفة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتجمع التوقعات العديدة الحديثة التي صدرت عن المؤسسات الدولية والبحثية في العالم على الأضرار البالغة وغير المسبوقة التي سيجدها انتشار فيروس كورونا الجديد على الاقتصاد العالمي. وتشير منظمة أونكتاد إلى توقع انخفاض قدره 50 مليار دولار في صادرات الصناعات التحويلية العالمية خلال شهر فبراير 2020 وحده. كما توقعت المنظمة ذاتها تراجع الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة بنحو 30 - 40% خلال عامي 2020 و2021.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يحدث ركوداً أسوأ من ركود 2008، مشيراً إلى أن التعافي يبدأ العام المقبل. وأفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن النمو الاقتصادي العالمي قد ينخفض إلى النصف في حال استمرار انتشار فيروس كورونا، ما قد يدفع إلى أسوأ أزمة اقتصادية تفوق بتأثيرها الأزمة المالية العالمية قبل عقد من الزمن. وفتت إلى أن التداعيات السلبية لهذا الفيروس ستبقى لسنوات عدة، موضحة أن عدد الشركات المتعثرة والوظائف المفقودة من جراء الوباء غير واضح ومرشح للزيادة. وأشار كل من غولدمان ساكس وبلومبيرغ إلى أن الاقتصاد العالمي سيتراجع بنسبة 1% في 2020، على أساس التعافي في الربع الثاني والثالث والرابع من العام.

وتوقعت مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس أن يسجل الاقتصاد العالمي ركوداً حاداً لكنه قصير الأمد يقتصر على النصف الأول من العام 2020، حيث ستكون أوروبا الأكثر تأثراً. لكنه من الواضح أن مناطق ودولاً أخرى ستطالها انعكاسات بالغة الأثر، كما حال الولايات المتحدة حالياً. وعلى مدى العام 2020 سينخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى صفر، وهو المستوى الأضعف

الحماية الشخصية التي ارتفع الطلب عليها بشكل غير مسبوق للحماية من التعرض للوباء.

وليس هناك أزمة غذاء حالياً، ولكن الأمر يعتمد على المدة التي سيستغرقها احتواء الوباء الذي في حال استمرار تصاعد انتشاره بالشكل الحالي يمكن أن يؤدي إلى أزمة كبيرة وغير مسبوقة في الأمن الغذائي العالمي، وبالأخص منها تلك التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء، كما حال الدول العربية جميعها. ومن الناحية العملية، يتوقع أن تبدأ الأزمة بالظهور في غضون شهرين من مارس 2020 تبعاً للتأثيرات التراكمية لتقطع وتوقف سلاسل الإمداد التجارية.

ويخشى من تأثيرات بالغة الأثر على أوضاع الأمن الغذائي العربي بسبب الاختلالات في إمدادات التجارة العالمية من الغذاء، خصوصاً وأن العالم العربي يستورد معظم احتياجاته من الغذاء. والأمر يدعو للقلق بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية أو تترزح تحت تبعات الصراعات والحروب التي طال أمدها.

أولاً - انعكاسات صادمة على الاقتصاد العالمي

ستؤثر جائحة «كوفيد-19» على الاقتصاد العالمي من خلال العديد من المستويات والجوانب. فالأسواق العالمية متكاملة ومتشابكة معاً، ويساهم الاقتصاد الصيني بأكثر من نسبة 16% من الناتج الإجمالي العالمي، وبالتالي، فإن أي صدمة تؤثر على الصين لها الآن عواقب أكبر بكثير على الاقتصاد العالمي، خصوصاً أن الجائحة لم تعد محصورة في الصين بل انتشرت بشكل واسع في جميع أنحاء العالم.

ثم أن صدمات الإمداد الناتجة عن المرض والوفيات، وأيضاً جهود الاحتواء التي تقيد الحركة وتساهم بارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال بسبب سلاسل التوريد المقيدة وتشديد الائتمان، أو حتى بإفلاس مؤسسات الأعمال وتسريح الموظفين والعمال، فإنها ستؤثر على الاقتصادات وتؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير، اعتماداً على طول مدة الوباء وانتشاره وكثافة الإصابة به، بما يعرض الاقتصادات إلى صدمات انكماشية.



المليارات من سكان العالم للقيود على الحركة والتنقل بسبب انتشار فيروس «كوفيد-19» الذي أصاب ما يفوق المليون إنسان في أكثر من 200 دولة في العالم وأودى بحياة عشرات الألوف منهم.

وشهدت جميع الدول التي انتكبت بالفيروس تهافتا على شراء المنتجات الغذائية ومستحضرات التنظيف والوقاية. وقد تؤدي حالات الشراء الهستيرى للأغذية، مثلما يحدث في بعض الدول حول العالم في الآونة الأخيرة، إلى الإضرار بسلسلة التوريد وأن تتسبب في ارتفاع الأسعار على الصعيد المحلي.

ويلفت تقرير لبرنامج الأغذية العالمي إلى أن نقص العمال بسبب انتشار فيروس كورونا، وتوقف عمليات النقل، وإجراءات الحجر الصحي تحد من القدرة على الوصول للأسواق وتحدث انقطاعات في سلسلة التوريد التجاري، بما ينجم عنه خسارة المواد الغذائية وهدرها، وتاليا خسائر مالية باهظة.

كما ترافقت الأزمة مع تحرك عدد من الدول لتقييد تدفق المواد الغذائية الأساسية لضمان ما يكفي من المخزون لشعوبها خشية حدوث الأسوأ، في الوقت الذي شهدت سلاسل الإمداد العالمية إرباكا واضحا بسبب الوباء.

والمشكلة أن الدول التي تعتبر من كبار المصدرين للمواد

منذ 50 عاما. ولكن قياسا بما حدث عبر التاريخ، سيكون التعافي قويا لينمو مجددا الاقتصاد العالمي بنسبة تصل إلى 5% بداية عام 2021 وبمعدل سنوي يبلغ 4.4%. كما توقع المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) خسارة 75.2 مليون وظيفة في العالم في قطاعي السفر والسياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي لم يكن في أحسن حالاته قبل انتشار الجائحة العالمية، بل كان على شفير الدخول في مرحلة ركود بسبب الحروب التجارية التي كانت قائمة بين أقطاب التجارة الدولية، والتي تصاعدت معها اتجاهات الحماية التجارية على المستوى العالمي، وكذلك على المستوى العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وهناك جوانب مختلفة لتداعيات الجائحة على الاقتصاد العربي، وتتعلق خصوصا بأسعار النفط، والسياحة والسفر، والأسواق المالية، لكن المخاطر الأهم تتصل بشكل خاص بالبطالة وإمدادات التجارة العالمية وتأثيرات اختلالاتها على الأمن الغذائي العربي.

ثانيا - المخاطر الجاثمة على سلاسل إمداد الغذاء

تتزايد المخاوف على الأمن الغذائي العالمي مع خضوع

حصل سيكون له تأثيرات صعبة، خصوصا وأن روسيا هي اليوم البلد الأول في العالم في تصدير القمح، وتعتبر مصدرا رئيسيا للدول العربية شمال إفريقيا. وهناك توجه لتحديد الكمية المسموح بتصديرها للشهرين المقبلين، فيما تم منع تصدير عدد من المنتجات من مشتقات القمح المصنعة بسبب الارتفاع الكبير في الطلب المحلي نتيجة الإقبال المفرط للمستهلكين على الشراء.

- تقوم أوكرانيا، وهي منتج رئيسي للحبوب والزيوت النباتية، بمراقبة تصدير القمح بشكل يومي معلنة استعدادها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لدى الحاجة، علما أن المنتجين المحليين للمخابر والمطاحن تضغط للحد من التصدير لوقف الارتفاع في أسعار الخبز والمشتقات والتي تشهد زيادات غير مسبوقه في الطلب المحلي نتيجة الهلع الذي سببه الوباء.

- في ماليزيا، ثاني أكبر منتج لزيت النخيل، لحظ الإنتاج تباطؤا واضحا بسبب تقييد الحركة المفروض على السكان.

- أما الصين التي تضم أكبر مزارع الأرز في العالم كما تعتبر الدولة المستهلكة الرئيسية لهذه السلعة، فقد قامت بشراء كميات غير مسبوقه من المحاصيل المحلية، بالرغم من أن الحكومة لديها مخزونات ضخمة من الأرز، وكذلك الأمر بالنسبة للقمح، حيث تمتلك ما يكفي لأكثر من عام كامل.

- أوقفت صربيا تصدير زيت دوار الشمس إلى جانب سلع غذائية أخرى.

والمشكلة أن هناك عددا قليلا ومحدودا من الدول في العالم التي تصدر غالبية إمدادات السلع الغذائية الرئيسية، ولذلك فإن حدوث اختلالات في الشحنات المصدرة منها يمكن أن يكون له تأثيرات وتداعيات عالمية لا يستهان بها.

أما من جانب الطلب، فقد قامت العديد من الدول الرئيسية المستوردة للقمح باستدراج عروض لاستيراد هذه السلعة بكميات أكبر مما جرت العادة لتعزيز مخزونات الاستراتيجية، كما فعلت مؤخرا مصر التي تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، بما يقارب نحو ربع المستوردات العالمية، علما أن السلطات الرسمية أعلنت توفر مخزون من القمح يكفي لمدة ثلاثة أشهر ونصف، إضافة إلى مخزون من الأرز يكفي لأربعة أشهر ونصف على الأقل، ومن الزيوت النباتية التي تكفي لغاية أكتوبر 2020.

وكذلك الأمر بالنسبة لدول رئيسية أخرى في استيراد القمح

الغذائية أخذت تمارس نوعا من الحظر عن تصدير المواد الغذائية الأساسية، مما ولد القلق لدى الدول المستوردة ومنها الدول العربية. وذلك أمر لا يمكن السكوت عنه لأنه تصرف غير عقلاني، خاصة وأن العالم بالأساس يتمتع بوفرة من الغذاء، على الأقل في الوقت الحالي. وتفيد بيانات وزارة الزراعة الأميركية بأن الإنتاج العالمي من الأرز والقمح، وهما المحصولان الأكثر تداولاً، سيسجل على الأرجح مستوى قياسي العام 2020 عند 1.26 مليار طن. كما أشار المصدر ذاته إلى أن هذا الإنتاج يمكنه بسهولة من تلبية احتياجات الاستهلاك من المحصولين، إلى جانب زيادة المخزونات في نهاية العام إلى مستوى قياسي يبلغ 469.4 مليون طن. على أنه من المنطقي القول إن هذه التوقعات تفترض تدفقات طبيعية للمحاصيل من أماكن ودول الإنتاج إلى أماكن ودول الاستهلاك.

وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات التقييدية المقلقة التي حدثت خلال شهر مارس 2020 وتدعو للتنبه وإعادة النظر، خصوصا وأنه ليس هناك أية إشارات في الأفق المنظور لعدم تصاعدها إلى الأسوأ في العديد من الدول وعلى أكثر من منحى، ومنها:

- دخلت الهند، وهي أكبر مصدر للأرز في العالم، في فترة حظر تجول ستستمر لغاية السيطرة على الوباء، مما أوقف عدة قنوات للخدمات اللوجستية.

- اتخذت فيتنام، ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم، خطوات لتقييد بيع هذه السلعة الأساسية، وسط مخاوف بشأن مدى توافرها محليا.

- اعتبارا من 22 مارس 2020 اتخذت كازاخستان، تاسع أكبر مصدر للقمح، إجراءات لتقييد تصدير هذه السلعة أيضا لنفس الأسباب. كما فعلت الأمر نفسه بالنسبة إلى كل من السكر والبطاطا والجزر والملفوف والشمندر والبصل والملفوف وبذور وزيوت دوار الشمس. ومع أن الإجراء يسري لغاية 12 أبريل 2020، ولكن يمكن أن يتم تمديده تبعا للتطورات، وقد بدأ بالفعل يؤثر على العديد من الشركات حول العالم التي تعتمد في إنتاجها على الإمدادات من هذه السلع.

- في روسيا، دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس. وتقوم الحكومة بتقييم الأوضاع على أساس أسبوعي مع ترك الباب مفتوحا تجاه منع التصدير الذي لو



وعموماً، بدأت معظم دول العالم بتكديس مخزونات الغذاء بما يهدد سلاسل الإمداد العالمي بشكل فعلي، خصوصاً وأنها باتت أكثر تشابكاً وترابطاً خلال العقود الأخيرة.

وتثير هذه الخطوات وغيرها من الإجراءات التقييدية القلق من تعطل إمدادات الغذاء بما يؤثر على الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما وأن العديد من حكومات العالم فرضت إجراءات مشددة ومتفاوتة من عدم التجول للمواطنين والحد من حركة الأشخاص عدا الحصول على أساسيات الحياة.

وعلى الرغم من أن دولاً رئيسية منتجة للسلع الغذائية الرئيسية، مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، أكدت أنها لن تفرض قيوداً على التصدير، لكن الأمر يتوقف في الحقيقة على مدى القدرة الفعلية على القيام بذلك في حال استمر تفاقم الوباء على المستوى العالمي، وما يرافقه من تداعيات على المزارعين وعلى حركة التجارة والنقل الداخلي والعالمي.

ومن المفارقات حقاً أن أسعار السلع الغذائية الأساسية شهدت تراجعاً في الأسواق العالمية في مارس 2020، عدا الأرز الذي تأثر بالحد من صادرات كل من الهند وفيتنام من هذه السلعة بهدف زيادة مخزوناتهما تحسباً لتداعيات الوباء، وهما دول رئيسية في تصدير هذه السلعة. ويتوقع أن يكون التأثير على ارتفاع السلع أكبر على قطاع الثروة الحيوانية، نظراً لما يتوفر من تقارير عن تقلص إمكانيات الوصول إلى الإعلاف وانخفاض الطاقات الإنتاجية

من الأسواق العالمية مثل تركيا والجزائر، فيما ألغت دول أخرى التعريفات الجمركية على المستوردات منها، كإجراء لتشجيع الاستيراد، كما الحال بالنسبة للمغرب التي علقت التعريفات على الواردات من القمح لغاية منتصف يونيو 2020. وأعلنت السعودية عن تعزيز مخزونها الاستراتيجي من القمح باستيراد 1.2 مليون طن، إضافة إلى تعزيز المخزون من الثروة الحيوانية خلال شهر أبريل 2020.

ومن ناحية ثانية، قام الاتحاد الأوروبي بتخفيف القيود على المستوردات من الهند من الفاكهة والخضار الطازجة، وتم الاستعاضة عن الشهادة العينية التي تضمن السلامة الغذائية بشهادة إلكترونية.

وفي المقابل، قامت عدة دول بإيقاف الاستيراد من الدول التي كانت أكثر من غيرها عرضة للوباء، حيث علقت الإمارات مستورداتها من الهند من المانغو، علماً أن الإمارات هي من الدول الرئيسية المستوردة لهذه السلعة من الهند. وفي فبراير 2020، منع الأردن مؤقتاً استيراد السلع والمنتجات الغذائية من الصين، ووضعت مصر حظراً مؤقتاً على الاستيراد من الصين من كل من الثوم والجزر والزنجبيل الطازج. وكذلك فعلت بنغلادش التي منعت استيراد الثوم من الصين ولجأت إلى كل من مصر وماليزيا لاستيراد هذا المنتج، كما قامت بالمثل غيرها من الدول مثل الإمارات، علماً أن الصين هي المنتج الأول للثوم في العالم حيث يشكل إنتاجها نسبة 40% من الإنتاج العالمي.

وستكون البلدان التي تعاني مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة للإصابة بالوباء وأقل استعداداً لمواجهة العواقب الاقتصادية المترتبة مما قد يؤدي على تضرر أكثر من المرض ذاته. ذلك أن التراجع الاقتصادي يعني ارتفاعات كبيرة في أسعار الواردات وانخفاضاً كبيراً في الصادرات.

ثالثاً - واقع الأمن الغذائي العربي وتحدياته

أ. الحقائق والمحددات

سيكون العالم العربي من بين أكثر مناطق العالم تأثراً بتداعيات استمرار جائحة كورونا العالمية، لأن هناك العديد من التحديات الأساسية التي تواجهه في مجال الأمن الغذائي بسبب الحقائق التالية:

1. سيبقى العالم العربي مستورداً صافياً للسلع الغذائية، مع تدهور في الأمن الغذائي، بالأخص في الدول التي تشهد النزاعات والحروب. ومن شأن اضطراب أسواق الإمداد التجاري أن تخلق مشكلات غير مسبوقة على الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي.

2. سيؤثر نقص الأسمدة والأدوية البيطرية وغيرها من المدخلات على الإنتاج الزراعي، وسيكون صغار المزارعين أكثر عرضة للخطر بشكل خاص.

3. يؤدي إغلاق المطاعم وتراجع التسوق إلى تقليل الطلب على المنتجات الطازجة ومنتجات مصائد الأسماك، مما يؤثر على المنتجين والموردين، وستكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرضة للتعثّر والإفلاس.

4. رغم تواضع مساهمة الزراعة والصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، لكن هذه القطاعات تعتبر رب العمل الأساسي للقوى العاملة العربية في العديد من الدول العربية، كما تعتبر مساهماً أساسياً في الأمن الغذائي العربي. وبالتالي، فإن تعطل عجلة الإنتاج والنقل بسبب الاضطراب للحجر

للمذابح بسبب القيود اللوجستية والنقص في العمال، بما يحد من القدرة على الوصول إلى أسواق المدخلات وكذلك أسواق المنتجات. ولغاية نهاية مارس 2020 بقيت الاضطرابات في سلاسل إمداد الغذاء العالمية في حدها الأدنى، ولكن يتوقع أن تشهد الأشهر القادمة اختباراً للضغط اعتباراً من شهري إبريل ومايو 2020.

وتشير منظمة الزراعة والأغذية العالمية (فاو) إلى تراجع ملموس في أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال مارس 2020، بدفع من تقلص الطلب العالمي المرتبط بتأثيرات «كوفيد-19»، إلى جانب الانخفاض الملموس في أسعار النفط، نتيجة للتوقعات بالتباطؤ الاقتصادي العالمي مع قيام حكومات دول العالم بفرض قيود مختلفة لتخفيف واحتواء الأزمة الصحية الهائلة التي نجمت عن هذا الفيروس.

ويظهر مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات في الأسعار العالمية إلى أن المؤشر سجل تراجعاً بنسبة 4.3% في مارس 2020 مقارنة بالشهر السابق، ليقف عند متوسط 172 نقطة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عوامل الطلب وليس عوامل العرض، مع استمرار وتفاقم انحسار التوقعات بشأن الآفاق الاقتصادية.

على أية حال، فقد جاءت القمة الافتراضية لمجموعة 20 (G20) خلال مارس 2020 التي عقدت برئاسة السعودية لتهدئة اضطراب الأسواق بإعلانها التعهد بإبقاء سلاسل الإمداد مفتوحة وبأسعار مقبولة. وفي هذا السياق، صدر بنهاية مارس 2020 بيان مشترك من كل من منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، بدعوة حكومات العالم إلى تقليص القيود الحدودية المرتبطة بـ «كوفيد-19» على التجارة في الغذاء لأدنى حد ممكن.

وفي ما لو لم تعمل حكومات دول العالم وتتعاون سوية للحرص على استمرار وسلاسة سلاسل الإمداد العالمية، وإذا استمر المنحى التخزيني وتضاعفت إجراءات الحماية، فإن الوضع مرشح لأن يصبح أكثر سوءاً وسيكون له انعكاسات بالغة الأثر من شأنها أن تضيق وتفاقم التداعيات المأساوية الناجمة عن الانتشار السريع للوباء، ولا سيما وأن غالبية إجراءات الحماية المتخذة جاءت كردة فعل ونتيجة للهلع وليس بسبب نقصان الإنتاج أو لأسباب منطقية أخرى.



يعانون من الجوع الحاد في العالم العربي بنسبة 12.3% من 33 مليون إنسان إلى أكثر من 37 مليون إنسان خلال الفترة ذاتها، بما يمثل أكثر من 9% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. وهذه الأرقام غير المسبوقة مرشحة للارتفاع في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد بما لا يقل عن 2 مليون إنسان، علما أنه في البلدان المتأثرة بالنزاعات، هناك شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص يعانون من المجاعة. وهناك 11 دولة عربية تعاني من هذه المأساة الإنسانية، والعدد الأكبر يتركز في كل من اليمن وسوريا والسودان بنسبة 77.2% من إجمالي عدد الذين يعانون من جوع حاد في العالم العربي.

ويضاف إلى ذلك تحدي الجفاف وصعوبة التوسع الأفقي للزراعة في العالم العربي الذي يقع في حزام صحراوي يعتبر من الأكثر جفافا والأكثر ندرة في المياه في العالم، فضلا عن أن التزايد الملحوظ في حالات الجفاف بالتزامن مع التقلبات المناخية الحادة بسبب التغير المناخي. وليس هناك منطقة في العالم معرضة

الوقائي ستحدث ثغرات واختلالات تدفع بالأسعار إلى مستويات عالية.

5. ستبقى محدودية الموارد المائية عقبة أساسية تجاه تطور الإنتاج الزراعي والغذائي، ولذلك يبقى الاستيراد المصدر الرئيسي لتأمين الاحتياجات الغذائية.

6. ستبقى حركة التجارة العربية البينية متواضعة، ومقلبة، وتقتصر على سلع محددة. والسبب الرئيسي لذلك هو في القيود والإجراءات غير الجمركية، علما أن التعريفات التي تطبق من بعض الدول العربية لها تأثير أيضا.

وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد الذين يعانون من جوع حاد في العالم من 124 مليون إنسان عام 2017 إلى 113 مليون إنسان عام 2018، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، ازداد عدد من



المعدل العالمي البالغ 1.1%، والزحف المدني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، وانخفاض الإنتاجية والعائدات الزراعية، وارتفاع مستويات الهدر والتلوث، فضلاً عن العقبات التشريعية والاستثمارية والتجارية التي تواجه قطاع تصنيع الغذاء، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظراً لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد.

ب. نقاط الضعف في الفجوة الغذائية

هناك نقاط ضعف أساسية بالنسبة للسلع التي تؤثر على الفجوة الغذائية، والمتمثلة في مجموعة الحبوب التي تبلغ نسبة الفجوة الغذائية فيها نسبة 55.4%، ويشكل القمح حوالي 51.7% من قيمة فجوة الحبوب و28.7% من إجمالي الفجوة بحسب آخر الإحصاءات المتوفرة. وشكلت فجوة اللحوم حوالي 21%، والزيت النباتية 13.3%، والألبان 10.5%، والسكر 9%، فيما حققت الفواكه والخضروات والأسماك والبطاطس فوائض بسيطة.

ويخشى من أن تستمر، وربما تتضاعف، ثغرات الأمن الغذائي المتصلة بسوء التغذية والمجاعة وبنقص العناصر الغذائية. وعلينا ألا ننسى حساسية أسعار الغذاء في الدول العربية والمخاطر

لتضرر من التغير المناخي أكثر من العالم العربي. كما ليس هناك منطقة أخرى ظهر فيها بهذا الوضوح أثر التهديدات المحتملة للتغيرات المناخية المتسارعة على الأمن والاستقرار.

وتقدر التكلفة السنوية لسوء إدارة الموارد المائية من المياه العذبة ومن الصرف الصحي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي، بينما ترتفع هذه النسبة لغاية 2 - 4% سنوياً في الدول التي تشهد الصراعات.

ويتوقع أن يؤدي التغير المناخي في ربع القرن القادم إلى تقليص حجم المحاصيل للزراعة المروية في الدول العربية بنسبة 27%، فيما ستخفض بنسبة 55% بالزراعة المطرية. وفي حال استمرار سيناريو الوضع الحالي، فإن العالم العربي الذي يستورد أصلاً أكثر من 50% من الاحتياجات في الغذاء، سيعتمد أكثر فأكثر على الاستيراد لتلبية الطلب المتزايد. ويبقى المجال محدود جداً للتوسع الأفقي للزراعة، مع وجود استثناءات قليلة مثل السودان، نظراً لندرة الأراضي المناسبة للزراعة، ولمحدودية الموارد المائية.

أما التحديات الهيكلية، فقد أدت إلى ارتفاع متصاعد للطلب بأكثر بكثير من حجم الإنتاج بسبب إهمال قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية وسوء التخطيط للمستقبل، إلى جانب التحديات الهيكلية المتعلقة بارتفاع النمو السكاني الذي يبلغ 2% مقارنة مع

ضعفاً كل من تونس وقطر والجزائر والمغرب وسوريا والسعودية والإمارات وعمان واليمن والبحرين.

د. الاتجاهات والتوقعات

إن سلاسل العرض الغذائية هي شبكة معقدة من التفاعلات والفاعلين، من المنتجين، والمدخلات، والنقل، والمصانع الغذائية، والشحن، وغيرها من العمليات واللوجستيات. وفي حال استمرار انتشار الفيروس، وما ينجم عنه من ارتفاع وتفاقم في عدد المصابين، وتالياً التوسع في تقييد حركة الناس، يبدو أن هناك الكثير من التعقيدات التي قد تحدث والتي ستشكل امتحانا قاسيا على النظم الغذائية والتجارية خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

ومن المحتمل حدوث تراجع في الإنتاج، مع أن ذلك ليس ملموساً في الوقت الحالي، ويمكن أن تتخفف وتيرة الشحن، خصوصاً وأن العديد من البلدان تطبق ضوابط أعلى على سفن الشحن بما يهدد بعرقلة نشاطاتها، بما يمكن أن يبدأ معه اختلال سلاسل الإمداد بشكل مؤثر اعتباراً من نهاية أبريل وأول مايو 2020. وسيكون لانخفاض أعداد العمال الزراعيين أو ساعات العمل الزراعي وفي التصنيع الغذائي في الدول العربية تأثير في تراجع الإنتاج الغذائي مع تزايد القيود على تصريف الإنتاج بسبب القيود على حركة اللوجستيات والنقل، بما يرفع كذلك من حجم الخسائر العينية والمادية ويزيد من الهدر.

وقد بدأ العالم العربي، كما العالم بأسره، يلمس بالفعل تبدلات جذرية في أنماط الشراء والاستهلاك بعيداً عن المطاعم والتجمعات مع ارتفاع خدمات التوصيل، ولا سيما الإلكترونية منها.

ويأتي ذلك فيما يتوقع أن يشهد العالم العربي في المدى المتوسط والمدى البعيد استمرار تراجع المكتسبات الإنتاجية على المستويين الإنتاجي والنوعي، نظراً لمحدودية التوسع الأفقي، وبالتالي من المهم جداً التركيز على الاستثمار العامودي المرتكز على التكنولوجيا الذكية وعلى المعايير الدولية للسلامة الغذائية. وهناك حاجة أساسية لتعزيز الكفاءة وحوافز الاستثمار في مجال الأمن الغذائي وفي مجالات الخدمات المتصلة، باعتبار أن المشكلة الأساسية هي في ضعف الاستثمار أكثر منها في تماثل الهياكل

المحيطة بارتفاعها، ولا سيما وأنها كان من أهم الأسباب وراء الثورات والاضطرابات التي حدثت خلال ما يسمى بـ «الربيع العربي». وستأثر الدول العربية بشكل متفاوت من الخسائر المتصلة بالإنتاج والإنتاجية، حيث ستكون التأثيرات بحسب خصوصيات الدول، وبالتالي فإنها تتطلب معالجات مختلفة. وستحد الاعتبارات والالتزامات البيئية وغيرها من متطلبات أهداف التنمية المستدامة من المساحة المتاحة للسياسات الاقتصادية للدول العربية. وكذلك الأمر بالنسبة للنمو السكاني وللحاجة إلى ترشيد استخدام الموارد. كما أن التعدد الكبير في الاتفاقيات الإقليمية التي ترتبط بها الدول العربية من شأنه أن يعقد السياسات التجارية لغير مصلحة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتمثل السلع الزراعية نسبة لا تتجاوز 8% من إجمالي قيمة الصادرات الخارجية العربية، بحسب آخر الإحصاءات المتوفرة. على أنها تمثل نسبة 20% من إجمالي الصادرات العربية البينية، وبالإمكان لدى تسهيل التجارة وإزالة المعوقات مضاعفة هذه النسبة إلى حد كبير.

ج. العناصر المؤثرة على الأمن الغذائي العربي

يعتمد الأمن الغذائي للدول عموماً على عدد من العوامل التي يمكن تصنيفها في أربعة عناوين رئيسية وهي: الوفرة، والقدرة الشرائية، والتنوع والسلامة، والموارد الطبيعية والمرونة. وقياساً على ذلك، فإن العالم العربي لن ينفذ بنفسه عن الأزمة الحالية لهذه العوامل مجتمعة أو لضعف بعضها في عدد من الدول.

وبحسب البيانات المستخلصة من «Intelligent Economic Unit» التي تتضمن 14 بلداً عربياً، هناك 6 دول فقط وهي دول مجلس التعاون الخليجي تحل ضمن أول 50 بلداً في العالم بالنسبة للمؤشر العام للأمن الغذائي لعام 2019 بسبب الوفرة وارتفاع القدرة الشرائية، فيما يحل كل من السودان وسوريا واليمن في مراتب دنيا على قائمة دول العالم التي تضم 113 بلداً. كما تحل الدول ذاتها أيضاً في مراتب دنيا بالنسبة لكل من القدرة الشرائية، والوفرة في الغذاء، والتنوع والسلامة. أما بالنسبة للمؤشر المتصل بالمصادر الطبيعية والمرونة، فتتغير وتتوسع قائمة الدول العربية التي تحل في مراتب متأخرة عالمياً لتشمل بالترتيب من الضعيف إلى الأكثر

العجوزات المالية والمديونية في الوقت الذي ارتفعت كثيرا متطلبات الإنفاق العام لاحتواء الوباء. أما الدول العربية المستوردة للنفط التي تعتمد عموما على قطاعات السياحة والضيافة لاستقطاب العملات الصعبة، فمن شأن استمرار الوضع أن يدخلها في حالة النمو السلبي، كما يتوقع أن ترتفع معدلات البطالة فيها إلى مستويات غير مسبوقة لتصل إلى 40% - 50%.

وتحذر البيانات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) من أن يزداد عدد الفقراء في العالم العربي بنحو 8.3 مليون إنسان، بما يزيد عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 2 مليون إنسان. وذلك يعني أن نحو ربع السكان العرب، تقريبا 102 مليون نسمة، سيصبحون ضمن الفئة الفقيرة، وأن نحو 25 مليون إنسان سيعانون من سوء التغذية. وتوقعت أن يخسر أكثر من 1.7 مليون إنسان في العالم العربي عملهم في عام 2020، فيما ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية مقلقة بسبب الانعكاسات الكارثية على الاقتصادات العربية وعلى قطاعات الأعمال الخاصة التي تضطر إلى إقفال أعمالها وتسريح الموظفين والعمال.

ولا شك أن النظام العالمي الحالي يتعرض لاختبارات جديّة تهز كياناته بقوة بين الحين والآخر، وآخرها وأصعبها جائحة فيروس كورونا، حيث يبدو أن متغيرات كبرى ستلحق بالعالم بعد إسدال الستار عن هذه الأزمة العالمية الكبرى. وربما سيتشكل نظاما عالميا جديدا مختلفا عما قبل «كورونا» وقد تقضي إلى زعزعة ركائز النظام الدولي الراهن ليفسح المجال واسعا لإرساء نظام دولي جديد يركز على مراجعة الاختلالات التي كشفها الداء الجديد ومحاولة تجاوزها بسبل علمية في المستقبل، من حيث أهمية توفير بنيات طبية وغذائية في مستوى المخاطر والتحديات، وأهمية تعزيز بنيات التضامن في الدول وبين البلدان، وحيوية الاستثمار في مجال البحث العلمي الذي يخدم الإنسانية جمعاء باعتبار أن الأمن الحقيقي للشعوب لا يمكن تحقيقه سوى بمقارنته بمفهومه الإنساني الشامل.

خامسا - تقليص انعكاسات الجائحة على الأمن الغذائي العربي

إن جائحة فيروس «كوفيد-19» تؤثر على النظم الغذائية

الإنتاجية، كما من المهم جدا العمل على استيعاب القطاع غير الرسمي الذي يشكل نسبة 30% تقريبا.

وفي ما يلي توقعات الاتجاهات الزراعية والغذائية المقبلة في العالم العربي:

• سيستمر إنتاج المحاصيل بالهيمنة على الإنتاج الزراعي، وبالأخص منها الحبوب.

• يتوقع أن ينمو الإنتاج الزراعي العربي بنسبة 1.5% سنويا.

• يتوقع أن تبقى مساحة الأراضي الزراعية في عام 2027 عند نفس مستوياتها الحالية.

• يتوقع أن ينمو إنتاج اللحوم بنسبة 2% سنويا، مع نمو بنسبة 2.8% سنويا للحوم الدواجن.

• أما النمو الأكبر فسيكون لإنتاج الأسماك التي ستتمو بنسبة 50% في العام 2025.

رابعا - انعكاسات بعيدة الأثر

من المرجح أن يكون لتداعيات فيروس «كوفيد-19» تأثيرات بالغة وبعيدة الأثر على الاقتصاد العربي. وستؤدي الانعكاسات السلبية إلى زيادة المخاطر على الاقتصادات العربية، في الوقت الذي يكافح عدد منها لمواجهة أزماتها الاقتصادية. ويمكن أن تحمل الجائحة معها المزيد من التفاقم في الأوضاع، والتي بدأت تتبدى من خلال الارتفاعات الكبيرة في المسرحين من العمل وتوقف العديد من المؤسسات المنتجة عن العمل تحت أعباء أضيفت إلى الأعباء المالية المثقلة بها أصلا، ناهيك عن الارتفاعات الصاروخية المحلية في أسعار السلع والمنتجات الغذائية وغيرها من السلع الضرورية للوقاية من الفيروس.

وبالطبع، سيكون هناك تفاوت في الانعكاسات بين الدول العربية، على أنها جميعها كما حال جميع دول العالم ستعاني بدرجات مختلفة. وتعاني الدول العربية المصدرة للنفط من انعكاسات التراجع الكبير في أسعار النفط التي بدأت تظهر في



ضعفاً، وللحرص على تعزيز الإنتاج المحلي وتعزيز الوصول لسلاسل الإمداد الغذائي العالمي.

وستكون التدابير الاستباقية أمراً حاسماً وبالغ الأهمية وتكلفتها أقل بالنظر إلى عدم توفر معلومات عن المدة الزمنية التي ستستغرقها أزمة الوباء العالمي الجديدة، وإلى التوقعات المتزايدة للركود العالمي، وارتباط ذلك بارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية.

وإن المقاربة العربية المشتركة للأمن الغذائي وسلامة الغذاء في هذه المرحلة الصعبة والدرجة هي الأكثر كفاءة، فضلاً عن أهميتها لتسهيل المبادلات التجارية للصادرات والواردات، مع التأكيد على أهمية تقليص انعكاسات القيود غير الجمركية على حركة التجارة وضمان الحركة السلسلة لتدفقات تجارة الغذاء وفقاً لمعايير السلامة العالمية. وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من الخبرات والكفاءات لدى الفريق العربي لسلامة الغذاء في إطار مشروع «SAFE» الذي تشرف على تنفيذه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتديره منظمة يونيدو بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية «سيديا» ويشترك فيه ممثلون عن الدول العربية مختصون بسلامة الغذاء في الدول العربية، إلى جانب اتحاد الغرف العربية ممثلاً للقطاع الخاص العربي، وغيره من المؤسسات العربية المعنية. ذلك أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي من دون توفير سلامة الغذاء، وينبغي مراعاة الظروف السليمة للإنتاج والتخزين وفقاً للمعايير العالمية، وتعزيز وعي المستهلك في هذا المجال. وعلى الحكومات مسؤوليات

وجميع أبعاد الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا يوجد بلد محصن من تداعيات هذا الوباء الخطير، ولا سيما الدول العربية التي لديها حساسية تجاه الاختلالات في نظم وأسواق الغذاء العالمية، نظراً لاعتمادها الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، إلى جانب ارتفاع أعداد الذين يعانون من الفقر ومن سوء التغذية بدرجات متفاوتة بين الدول العربية.

وبانت حياة البشر وسبل العيش معرضان للخطر بسبب هذا الوباء الذي ينتشر بسرعة، وهو ليس مشكلة تتعلق بمنطقة أو بلد معين، بل إنه مشكلة عالمية أحدث صدمة عالمية تستدعي استجابة عالمية. ولذلك على المجتمع العالمي الحرص على عدم تقييد وتعطل سلاسل العرض الغذائية واستمرار حركة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية في العمل بشكل جيد، مع تعزيز إنتاج وتوافر أغذية متنوعة وآمنة ومغذية للجميع. ذلك أن عمليات الحماية والإغلاق والقيود المفروضة على الحركة يمكن أن تعطل إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وبيعها على المستويين الوطني والعالمي.

وما يحدث يستدعي إعلان حال طوارئ عربية لتنسيق الجهود على أعلى المستويات لدعم شبكات الأمان الاجتماعي والتعاون لتسهيل حركة التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الغذائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. والتراخي في ذلك يعني المخاطرة بحدوث أزمة غذاء عربية بدأت مؤشراتها تلوح في الأفق، ما لم يتم اتخاذ تدابير سريعة لحماية أكثر الدول والفئات

تستحصل رزقها وغذائها من العمل يوماً بيوم، مع تقديم إعفاءات من الضرائب والرسوم للأسر المحتاجة.

- زيادة التضامن المجتمعي وتفعيل وزيادة بنوك الطعام بالتعاون بين الحكومات والمبادرات الخاصة وشبكات التضامن والمنظمات غير الحكومية والمنظمات العربية والدولية المعنية.

- تعزيز شبكة التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الغذائية وإزالة القيود والمعوقات التي تواجه التصدير والاستيراد في سبيل تسهيلها، مع السعي لتقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة.

- تعزيز الاحتياطات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية على المستوى الوطني، مع إقامة احتياطي استراتيجي عربي مشترك.

- توفير الدعم للشركات الزراعية ومصانع الغذاء الصغيرة والمتوسطة والعمال المعرضين الذين لا يستطيعون توفير سبل العيش لدى خسارة وظائفهم.

- أهمية تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في توفير بدائل محلية لتلبية الطلب المحلي على الغذاء.

- الاهتمام لأقصى حد ممكن للحد من هدر الأغذية وفقدائها، وحل الاختناقات اللوجستية.

- إحياء الزراعات والصناعات الغذائية التقليدية من خلال تعزيز التوجهات لتنويع الإنتاج العربي المحلي والاعتماد عليه بشكل متزايد في توفير الاحتياجات الاستهلاكية، خصوصاً وأنه ليس من الواضح إلى متى ستستمر الأزمة التي ترتفع تكاليفها يوماً بعد يوم.

- تلافى إجراءات الحماية، ومراقبة الأسعار والأسواق واتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين، ونشر المعلومات وإتاحتها بشفافية عالية.

- إن الحصة المعتبرة للعالم العربي من أسواق السلع الزراعية والغذائية تجعل منه لاعباً أساسياً في الأسواق الدولية، ولا سيما لدى إقامة تحالفات عربية مشتركة لتحسين شروط التبادل التجاري.

أساسية لوضع المعايير المنسجمة مع المعايير العالمية، وفي تعزيز القدرات الفنية، وفي تحليل وإدارة المخاطر وتطبيق المراقبة الذكية وتوفير القدرة المخبرية والمقارنة المتعددة القطاعات.

وتلعب التجارة دوراً أساسياً في تبديد الانعكاسات وفي دعم جهود التأقلم مع المتغيرات، وفي المساهمة في مقارنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالأخص بالنسبة للفئات المجتمعية الفقيرة. وللقطاع الخاص دور أساسي، سواء كان مستثمراً أم تاجراً، ولا يمكن لأي جهود تكاملية في التجارة الزراعية أن تنجح بدون اعتباره المعني الأساسي، إن بشكل عام أم في قطاع الغذاء بالتحديد. ولذلك أهمية السياسات الداعمة التي يجب وضعها على المستويين الوطني والإقليمي، من حيث أهمية تحفيز هذا الدور بالتزامن مع الوفاء بالالتزامات والمعايير الدولية.

ويتطلب تعزيز التكامل التجاري العديد من الجهود الجدية على المستوى الوطني والعربي المشترك في مجالات متعددة، بما فيه تسهيل التحويلات المالية، وتسهيل وتفعيل الإجراءات الجمركية (الرقمنة/ النافذة الواحدة/مكافحة الغش)، تسهيل الرخص للاستيراد/ التصدير (علماً أن تقييد التجارة بالرخص مخالف لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، توفير البنية التحتية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، تطوير اللوجستيات التجارية التي لها تأثير أفعال بكثير من الدعم الزراعي، توفير المعلومات الصحيحة، وغيرها من المتطلبات، بما يحسن الشفافية ويسهل التجارة.

وفي ما يلي بعض المقترحات للمواجهة:

- عقد قمة عربية استثنائية لاتخاذ القرارات المناسبة على مستوى التحديتات، وتنسيق الجهود الرسمية بإقامة صندوق عربي لدعم شبكات الأمان للدول العربية.

- تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية من خلال الفريق العربي لسلامة الغذاء في إطار مشروع "SAFE" الذي يمكن له تجميع وتقييم الأوضاع على المستوى العربي وإبراز الثغرات وتقديم المقترحات للحلول الممكنة وتوفير الدعم الفني للدول والفئات الأكثر حاجة.

- تعزيز شبكات الأمان الغذائي والاجتماعي الوطنية، وخصوصاً للعاطلين عن العمل والفئات الأكثر ضعفاً والتي

17 - 19
June
2020

23rd
Arab-German
Business Forum

Berlin | Germany

Organised by:



In cooperation with:



السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد - 19

إعداد: صندوق النقد الدولي



بحسب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي تشكل جائحة فيروس كورونا أزمة لا مثيل لها. فالشعور السائد يشبه الحرب، وهي حرب بالفعل من نواحٍ متعددة. فالناس يموتون. وممارسو المهن الطبية في الصفوف الأمامية. ومن يعملون في مجال الخدمات الضرورية، كتوزيع الغذاء، والتوصيل، والمرافق العامة، يعملون ساعات إضافية لدعم هذا الجهد. ثم هناك جنود مستترون: هؤلاء الذين يحاربون الوباء وهم محاصرون في بيوتهم، غير قادرين على المساهمة في الإنتاج بشكل كامل. وفي الحروب، يؤدي الإنفاق الضخم على التسليح إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتكفل المخزونات الخاصة توفير الخدمات الضرورية. وتبدو الأمور أكثر تعقيدا في هذه الأزمة، ولكن زيادة دور القطاع العام هو السمة المشتركة.

وسيتمتع نجاح وتيرة التعافي اعتمادا كبيرا على السياسات التي تُتخذ أثناء الأزمة. فإذا كفلت السياسات عدم فقدان العمالة لوظائفها، وعدم إجلاء مستأجري العقارات السكنية ومالكها، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة.

ويفرض هذا تحديا جسيما أمام الاقتصادات المتقدمة التي يسهل على حكوماتها تمويل زيادة استثنائية في النفقات بينما تتراجع إيراداتها. وهناك تحدٍ أكبر أمام الاقتصادات الصاعدة وذات الدخل المنخفض التي تواجه هروبا لرؤوس الأموال؛ فسيكون من الضروري أن تحصل على منح وتمويل من المجتمع العالمي.

اقتصاد دولرغم التبسيط الذي قد يتسم به هذا التوصيف، لكن لا بد من التركيز على عبارتين أساسيتين: العبارة الأولى: الحرب: فالوباء على أشده. ولإنقاذ الأرواح، تُتخذ إجراءات لتخفيف أثره تؤدي إلى تقلص النشاط الاقتصادي بشدة. وربما يُتوقع استمرار هذا الوضع لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.

العبارة الثانية: التعافي من فترة الحرب: وهنا سيكون الوباء قد تمت السيطرة عليه باللقاحات/الأدوية، والمناعة المجتمعية ("مناعة القطيع") الجزئية، واستمرار إجراءات احتواء الوباء وإن أصبحت أقل إرباكا. ومع رفع القيود، يعود الاقتصاد - ربما بشكل متردد - إلى أدائه الطبيعي.

إجراءات السياسات في وقت الحرب

توسيع نطاق العسر الاقتصادي. وينبغي للحكومات أن تقدم دعماً استثنائياً للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وقد وُضعت بالفعل برامج كبيرة للقروض والضمانات (مع تحمل دافعي الضرائب المخاطر النهائية) كما سهل الاتحاد الأوروبي عمليات ضخ رؤوس الأموال المباشرة في الشركات عن طريق تخفيف القواعد الحاكمة للمساعدات من الدولة. وإذا تفاقمت الأزمة، يمكن أن نتصور إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشركات الخاصة المعسرة، مثلما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء «الكساد الكبير».

ويبرر الطارئ الحالي زيادة تدخل القطاع العام ما دامت الظروف الاستثنائية مستمرة، لكنه يجب أن يتم بشفاافية ومع تطبيق شروط واضحة لبطانها تلقائياً.

وستتضمن السياسات الداعمة للأسر ومؤسسات الأعمال والقطاع المالي مزيجاً من إجراءات السيولة (تقديم الائتمان، وتأجيل الالتزامات المالية) والإجراءات المتعلقة بالملاءة.

وهناك عدة مفاضلات سيتعين التعامل معها. فإذا أُعطيت التحويلات أو القروض المدعومة لشركة كبيرة، ينبغي أن تكون مشروطة بالحفاظ على الوظائف ووضع قيود على مكافآت الرؤساء التنفيذيين، وتوزيعات الأرباح، وإعادة شراء الأسهم. وسيضمن الإفلاس أن يتحمل المساهمون بعض التكلفة، ولكنه سيتسبب أيضاً في اضطراب اقتصادي كبير. وهناك خيار وسيط أمام الحكومة هو أن يكون لها حصص ملكية في الشركة. وقد أثبتت أزمات سابقة مدى فعالية الائتمان الذي يقدمه البنك المركزي (من خلال برامج شراء الأصول) أو غيره من مؤسسات الوساطة المالية التي تسيطر عليها الحكومة (من خلال القروض والضمانات)، وذلك إذا كانت السيولة هي المشكلة. وتظهر أسئلة عملية عديدة أيضاً فيما يتعلق بتحديد ودعم المتضررين بشدة سواء منهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد المشتغلين بالعمل الحر. وبالنسبة لهؤلاء، ينبغي النظر في تقديم تحويلات مباشرة على أساس مدفوعاتهم الضريبية السابقة.

وينبغي دعم هذه السياسات المحلية بالحفاظ على التجارة والتعاون الدوليين، وهما أساسيان لهزيمة الجائحة وتعظيم فرص التعافي السريع. ومن الضروري الحد من حركة الأفراد لاحتواء هذا الوباء. ولكن على البلدان أن تقاوم النزعة الغريزية لإغلاق التجارة،

على خلاف فترات الهبوط الاقتصادي الأخرى، لم يأت هبوط الناتج في هذه الأزمة مدفوعاً بالطلب: إنما هو نتيجة لا مفر منها لإجراءات الحد من انتشار المرض. ومن ثم فإن دور السياسة الاقتصادية لا يتمثل في تحفيز الطلب الكلي، على الأقل ليس الآن. إنما ينصب تركيز السياسة الاقتصادية على ثلاثة أهداف:

ضمان عمل القطاعات الضرورية: يجب تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص كوفيد-19 وعلاجه. ويجب الحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، والبنية التحتية والمرافق الضرورية. بل إن ذلك قد ينطوي على إجراءات تدخّلية من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استناداً إلى صلاحيات وقت الحرب التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمادات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل «قانون الإنتاج الدفاعي» لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة. وفي حالات النقص الشديد للإمدادات، قد يستدعي الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات لتحديد الأنسبة وفرض ضوابط على الأسعار وتطبيق قواعد لمكافحة الاحتكار.

توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة: فالأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء ستحتاج إلى دعم الحكومة. ومن المنتظر أن يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم (الإجازات المرضية الممولة من الحكومة تحد من حركة الأفراد، ومن ثم تخفض مخاطر العدوى). وينبغي التوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها. ويلزم تقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.

الحيولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرد: فينبغي أن تحمي السياسات شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال، والمنتجين والمستهلكين، والمقرضين والمقترضين، حتى يتسنى استئناف الأعمال بشكل جدي عندما ينحسر هذا الطارئ الطبي. وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي إغلاق الشركات إلى فقدان الدراية الفنية في المؤسسات وإيقاف المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل بشكل نهائي. وستؤدي الاضطرابات في القطاع المالي أيضاً إلى

وكان المتوقع قبل الجائحة أن تظل أسعار الفائدة والتضخم منخفضين لفترة طويلة في معظم الاقتصادات المتقدمة. ومن المنتظر أن يؤدي منع الاضطرابات الكبيرة في سلاسل العرض إلى تجنب التضخم أثناء مرحلتي الطوارئ والتعافي. وإذا نجحت الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس، ستكون الزيادة الضرورية في نسبة الدين العام كبيرة، ولكن من المرجح أن تظل أسعار الفائدة والطلب الكلي في مستويات منخفضة أثناء مرحلة التعافي. وفي ظل هذه الظروف، سيكون التحفيز المالي أمراً ملائماً وبالغ الفعالية في معظم الاقتصادات المتقدمة. وسيؤدي هذا إلى تسهيل الخروج من الإجراءات الاستثنائية التي استُحدثت أثناء الأزمة.

وخاصة فيما يتعلق بأدوات الرعاية الصحية والتبادل المجاني للمعلومات العلمية.

من الاحتواء في الداخل إلى التعافي

وسيكون لتشجيع التعافي تحدياته الخاصة، بما في ذلك ارتفاع مستويات الدين العام وربما وضع أجزاء جديدة من الاقتصاد تحت سيطرة الحكومة. ولكن النجاح النسبي في المرحلة الأولى سيضمن قدرة السياسة الاقتصادية على العودة إلى أدائها الطبيعي. وستزيد فعالية إجراءات المالية العامة الرامية إلى تعزيز الطلب مع زيادة عدد الأفراد الذين يسمح لهم بمغادرة منازلهم والعودة إلى العمل.





ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والاجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

جائحة كوفيد - 19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة

بقلم: الدكتور جهاد أزور
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي



وفضلاً على الآثار المدمرة لصحة الإنسان، تتسبب هذه الجائحة في حدوث اضطرابات اقتصادية كبيرة بالمنطقة من خلال الصدمات المترامنة - تتمثل في هبوط الطلب المحلي والخارجي، وانخفاض التجارة، واضطراب الإنتاج، وتراجع ثقة المستهلكين، وتشديد الأوضاع المالية. وتواجه البلدان المصدرة للنفط في المنطقة صدمة إضافية تتمثل في الهبوط الشديد في أسعار النفط. فقد أدت القيود المفروضة على السفر عقب وقوع هذه الأزمة المتعلقة بالصحة العامة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وأدى عدم وجود اتفاقية إنتاج جديدة بين أعضاء أوبك+ إلى حدوث تخمة في المعروض. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار النفط بما يزيد على 50% منذ بدء الأزمة المتعلقة بالصحة العامة. ومن المتوقع لهذه الصدمات المتشابهة أن توجّه للنشاط الاقتصادي في المنطقة ضربة عنيفة، خلال النصف الأول من العام الجاري على أقل تقدير، من المحتمل أن تكون عواقبها دائمة.

كانت لفيروس كورونا (كوفيد-19) والهبوط الشديد في أسعار النفط، آثار بالغة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى والتي من الممكن أن تزداد حدة. ففي ظل إعلان ثلاثة أرباع البلدان عن وجود حالة واحدة مؤكدة على الأقل من الإصابة بمرض فيروس كورونا ومواجهة بعضها نقشي الفيروس بشكل كبير، أصبحت جائحة فيروس كورونا أكبر تحدٍ أمام المنطقة على المدى القصير. وعلى غرار الوضع في معظم أنحاء العالم، أخذت شعوب هذه البلدان بهذا التطور على حين غرة، فأود أن أعرب عن تضامني معها في مجابهة هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة. وسيكون هذا التحدي جسيماً بوجه خاص بالنسبة للدول الهشة والتي مزقتها الصراعات في المنطقة - كالعراق والسودان واليمن - حيث يمكن أن يؤدي انخفاض الواردات في ظل اضطراب التجارة العالمية إلى تفاقم صعوبة إعداد النظم الصحية الضعيفة لمواجهة نقشي الوباء، الأمر الذي ينتج عنه نقص الإمدادات الطبية والسلع الأخرى ويفضي إلى ارتفاع شديد في الأسعار.

قنوات انتقال التأثير الاقتصادي

وحسب علمنا:

- أولاً، إجراءات منع انتشار الجائحة تضر بأهم القطاعات الغنية بالوظائف: فقد وصل إلغاء الرحلات السياحية في مصر إلى 80%، بينما تأثرت خدمات الضيافة والبيع بالتجزئة في الإمارات العربية المتحدة وبلدان أخرى. ونظراً للأعداد الهائلة من العاملين في قطاع الخدمات، ستكون هناك أصداء واسعة إذا ارتفعت البطالة وهبطت الأجور وتحويلات العاملين في الخارج.
- وفي نفس الوقت، اضطرت عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية بينما أُرجئت الخطط الاستثمارية. وتزداد هذه الصدمات المعاكسة تعقيداً بفعل هبوط ثقة الأعمال والمستهلكين، كما شاهدنا في الاقتصادات المختلفة حول العالم.
- وإضافة إلى الاضطرابات الاقتصادية بفعل مرض فيروس كورونا، لحقت أضرار بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية. وسوف يؤدي انخفاض عائدات التصدير إلى إضعاف المراكز الخارجية وتخفيض الإيرادات، مما يضع ضغوطاً على ميزانيات الحكومات ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فالبلدان المستوردة للنفط من المرجح أن تواجه آثاراً غير مباشرة، منها انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية بلدان المنطقة على السلع والخدمات.
- وأخيراً، فإن الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالمياً عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة أدت إلى تراجع تدفقات استثمارات الحافظة إلى المنطقة بنحو 2 مليار دولار منذ منتصف فبراير، بينما شهدت الأسابيع الأخيرة خروج تدفقات كبيرة، فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت. وضيق الأوضاع المالية الذي نشهده حالياً يمكن أن يشكل تحدياً جسيماً، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار.

وعلى هذه الخلفية المحفوفة بالمصاعب، من المرجح أن تشهد المنطقة هبوطاً كبيراً في النمو هذا العام.

أولويات السياسات

إن الأولوية القصوى على مستوى السياسات في المنطقة هي حماية سكانها من مرض فيروس كورونا. وينبغي تركيز الجهود على تخفيف آثاره واتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتوائه من أجل حماية الصحة العامة. وينبغي أن تبذل الحكومات كل ما لديها لضمان إعداد النظم الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي بالشكل الكافي الذي يلبي احتياجات سكانها، حتى في البلدان التي تواجه تقلصاً في ميزانياتها بالفعل. وفي الوقت الحالي، تعمل الحكومات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مثلاً، على زيادة الإنفاق على الصحة كما تنظر في اتخاذ إجراءات أوسع لدعم الفئات المعرضة للخطر وزيادة الطلب. ففي جمهورية إيران الإسلامية، حيث تفشى مرض فيروس كورونا بصورة حادة للغاية، تعمل الحكومة على تكثيف الإنفاق في مجال الصحة، وتقديم تمويلاً إضافياً لوزارة الصحة.

وفضلاً على هذه الضرورة الحتمية، ينبغي توجيه استجابات السياسات الاقتصادية نحو منع الجائحة - وهي أزمة صحية مؤقتة - من التطور والتحول إلى ركود اقتصادي مطول مع ما ينجم عنه من خسائر دائمة في رخاء المجتمع من خلال تزايد البطالة وحالات الإفلاس. ومع هذا، أدى عدم اليقين المحيط بطبيعة الصدمات ومدتها إلى تعقيد الاستجابة على صعيد السياسات. فالحكومات التي يتوافر لديها حيز للتصرف على مستوى السياسات يمكن أن تحقق هذا الهدف باستخدام مزيج من السياسات الموجهة بدقة في الوقت المناسب إلى القطاعات وفئات السكان المتضررة بشدة، بما فيها إجراءات تخفيف الضرائب والتحويلات النقدية المؤقتة.

وينبغي أن يتألف الدعم المالي المؤقت من إجراءات تكفل توفير دعم يوجه بدقة إلى الأسر والشركات المتضررة. وينبغي أن يهدف هذا الدعم إلى مساعدة العمالة والشركات على تجاوز توقف النشاط الاقتصادي بشكل كبير، الذي نأمل أن يكون مؤقتاً، والذي سينتج عن الإجراءات الصحية الجاري تطبيقها للسيطرة على فيروس كورونا ومنعه من الانتشار. وهذا الدعم يتعين أن يأخذ في اعتباره الحيز المالي المتوافر، كما يتعين السماح به في حالة محدودية الحيز المتاح من المالية العامة من خلال إعادة تحديد الأهداف ذات الأولوية على جانبي الإيرادات والمصروفات في حدود اعتمادات الموازنة القائمة. وعندما يكون نقص السيولة



ومبنا ينبغي عدم التضحية بالإنفاق الموجه بدقة على الصحة، فالارتفاع البالغ في مديونية عدد كبير من هذه البلدان المستوردة للنفط يعني أنها ستقتر إلى الموارد اللازمة للاستجابة بشكل كافٍ حيال تباطؤ النشاط الاقتصادي الأوسع. ومن ثم، ينبغي أن تسعى هذه البلدان لتحقيق التوازن بين تيسير الأوضاع الائتمانية وتجنب التعرض لصددمات خروج التدفقات الرأسمالية، والسماح، حيث أمكن، باستخدام سعر الصرف في تخفيف حدة بعض الصدمات. ومن المرجح أن تنشأ احتياجات تمويلية هائلة في بعض البلدان.

الدعم من صندوق النقد الدولي

منذ أن تفشى فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونحن على تواصل مستمر مع السلطات في منطقتنا لنقدم لها المشورة والمساعدة، ولا سيما تلك التي لديها حاجة ماسة إلى التمويل من أجل الوقوف في مواجهة الصدمات. والصندوق لديه العديد من الأدوات المتاحة لمساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على هذه الأزمة والحد من الخسائر الإنسانية والاقتصادية التي تسببها، وقد تلقى الصندوق بالفعل طلبات من العديد من بلدان المنطقة التي أبدت رغبتها في الحصول على دعم مالي. والعمل جارٍ حالياً للتعجيل بالموافقة على هذه الطلبات - فسوف ينظر مجلسنا التنفيذي أواخر هذا الأسبوع في طلب جمهورية فيرغيزستان الحصول على تمويل طارئ، والتي ستحصل على الأرجح على أولى الدفوعات التي تُصرف منذ تفشى جائحة كوفيد-19. وسوف ينظر المجلس التنفيذي للصندوق في عدد قليل آخر من الطلبات خلال الأيام القادمة. والآن، أصبح التعاون الدولي مطلباً حيوياً، أكثر من أي وقت مضى، إذا كنا نأمل في منع حدوث ندوب اقتصادية دائمة.

مصدراً رئيسياً للقلق، ينبغي أن تكون البنوك المركزية على أهبة الاستعداد لتقديم السيولة الوفيرة للبنوك، وخاصة تلك التي تقرض المشروعات الصغيرة والمتوسط، بينما تستطيع الأجهزة التنظيمية أن تدعم إعادة هيكلة الديون المتعثرة بحدود التأثير على قواعد تصنيف القروض ورصد مخصصاتها.

وعندما تبدأ الأزمة المباشرة التي سببها فيروس كورونا في التلاشي، يمكن النظر في اتخاذ تدابير ذات طبيعة تقليدية أكثر على مستوى المالية العامة لدعم الاقتصاد، مثل بدء الإنفاق على البنية التحتية من جديد، وإن كان الحيز المالي قد أخذ يقلص بشكل كبير على مدار العقد الماضي. ونظراً لطبيعة المرحلة الراهنة من تباطؤ النشاط الاقتصادي، فمحاولة حفز الاقتصاد في هذا الوقت من غير المرجح أن يُكتب لها النجاح وربما أدت إلى مخاطر القضاء على الحيز المالي المحدود الذي لا يزال متوافراً.

ويعمل عدد كبير من البلدان بالفعل على تنفيذ إجراءات موجهة. على سبيل المثال، أعلن العديد من البلدان - كازاخستان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وغيرها - وضع برامج تمويلية كبيرة لدعم القطاع الخاص. وتتضمن هذه البرامج إجراءات موجهة لتأجيل دفع الضرائب والرسوم الحكومية، وتأجيل سداد القروض وتقديم مزيد من التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان المنطقة المستوردة للنفط، فالحيز المتاح من السياسات لديها محدود بدرجة أكبر. وتشير التوقعات إلى أن انخفاض الإيرادات الناتج عن انخفاض الواردات - علاوة على زيادة الإنفاق لتخفيف آثار الجائحة - سيفضي إلى اتساع معدلات عجز المالية العامة في هذه الاقتصادات.

غرفة التجارة العربية النمساوية: الاقتصاد العالمي سيشهد حتماً تغييرات هائلة

أظهرت دراسة صادرة عن غرفة التجارة العربية - النمساوية، أن جائحة كورونا التي يشهدها العالم اليوم قد بدأت برمي ثقلها على الاقتصاد العالمي، متسببةً بذلك بأزمةٍ اقتصاديةٍ دوليةٍ. فبدلاً من نسب النمو التي كان من المتوقع في بداية العام 2020 أن تبلغ 2,5% وفقاً لمصادر منظمة الأمم المتحدة، أظهرت التنبؤات المحدثّة مطلع شهر نيسان/أبريل الجاري تراجعاً وانكماشاً ملحوظين في الاقتصاد العالمي بما يقارب 0,9%. كذلك تظهر مؤشرات البورصة العالمية خسائر فادحة. وتشير الاستطلاعات الحالية إلى انكماش محتمل في النمسا قد تصل نسبته إلى 0,3%، غير أن النمسا تبقى ضمن الدول الأقل تضرراً في أوروبا على الصعيد الاقتصادي.



هذا وقد قامت العديد من البلدان والحكومات بالتحرك بسرعةٍ وبتأخذ تدابير صارمةٍ لحماية مواطنيها والمقيمين فيها ولاحتماء هذا الوباء الفتاك على أراضيها وكذلك خارجها. وفي ضوء هذه الأزمة العالمية، يبدو أن المصالح الوطنية تعلو فوق المصالح المشتركة للحلفاء والشركاء، خاصةً أن الإقفال الذي أقرته الدول على الصعيد المحلي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والعجلة الاقتصادية، مما يؤثر على شتى جوانب الحياة. وفي حين يستمرّ ازدياد الطلب على المعدات الطبيّة، ينخفض استهلاك الطاقة غيرها من الموارد بشكلٍ

بحسب الغرفة العربية النمساوية ينتشر هذا الفيروس بسرعةٍ قصوى في معظم أنحاء العالم، تاركاً القليل جداً من الأماكن التي لم يفتك بها بعد. وفي حين كانت الصين أول بلدٍ ظهر وانتشر فيه الفيروس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصبحت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية حالياً البؤر لهذا الوباء، بحيث تسجّل الولايات المتحدة الأميركية أعلى ارتفاع في حالات الإصابة ومعدّل الوفيات. أمّا بالنسبة للكثير من البلدان النامية، فيظهر أن الجائحة ما تزال في بدايتها.

على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحسين مستوى الجهويّة تحسباً لانتشار فيروس كوفيد19- مجدداً أو ظهور أي وباء آخر في المستقبل.

- إعادة النظر في المبادئ القانونية للقواعد العامّة لحماية البيانات وتخفيفها بحيث يُسمح للمؤسسات والمراكز المعتمدة والمعترف بها بتبادل البيانات المهنية وتداولها بشكلٍ أسهلٍ وبالتالي تعزيز الأنشطة الاقتصادية وإنعاشها.

في المحصلة، خلصت دراسة الغرفة إلى الإشارة أنّ الاقتصاد العالمي سيشهد حتماً تغييرات هائلة، أبرزها تقدّم معظم الدول الآسيوية اقتصادياً إذ كانت الأولى لجهة محاربة هذا الوباء واحتواءه بعد تفشّيه. وكما ذكر في تقريرنا السابق، فإنّ الدول الأوروبية ستحتاج إلى المزيد من الوقت للتعافي نظراً لنظام الرعاية والهيكلية التي تمّ تنفيذها لدعم اقتصادها وسكانها. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد فرضية انتشار الوباء من جديد، الأمر الذي سيحتّم ضرورة إعادة تقييم الوضع الاقتصادي برمته والتوصيات ذات الصلة.

ملحوظ. أمّا الطلب على الأطعمة والتوريدات الأساسية فهو مستقرّ. إنّ التدابير الوقائية المفروضة بسبب فيروس كورونا قد أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على المؤسسات والشركات، إذ أدت إلى تقديم أعدادٍ هائلةٍ من طلبات الدعم الماديّ والإعانات من الحكومات المحليّة، بالإضافة إلى تزايد الطلب على الاستشارات والإرشادات القانونية. وتشهد الكثير من الصناعات انخفاضاً حاداً في الانتاج بسبب الأزمة الراهنة والتالي تضطرّ لجوء إلى صناعة منتجات جديدةٍ بديلةٍ كالمعدّات واللوازم الطبيّة وغيرها من المنتجات التي يكثر عليها الطلب حالياً.

وعلى الرغم من التداعيات السلبية المتعدّدة الأصعدة لإغلاق بسبب الوباء، يصبّ الانخفاض العالمي لاستهلاك الطاقة في مصلحة المناخ والبيئة، إذ انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو بشكلٍ غير مسبوق نتيجةً لإجراءات الإقفال. إلّا أنّ استئناف الأنشطة الاقتصادية سيؤدي مجدداً إلى ارتفاع نسبة هذه الانبعاثات، كما يظهر مثلاً من خلال بيانات الساتل للصين.

توصيات غرفة التجارة العربية النمسوية

في ظلّ التداعيات العالمية الاقليمية لهذا الوباء، تحثّ الغرفة على الإجراءات الإضافية الأساسية التالية، بغية تمكين الاقتصاد والصناعة المحليّة من التعافي والتغلب على الجائحة في مرحلتها الأخيرة وأيضاً فيما بعد:

- تنفيذ خطوط إنتاجٍ محليّةٍ لمنتجاتٍ أساسيةٍ كالأطعمة اللوازم الطبيّة والصيدلانية من قبل شركاتٍ وطنيّةٍ عريقة بدعمٍ ماديّ من الحكومة، وذلك لضمان توفّر هذه المنتجات عند الطلب واستقلال الموردين الخارجيين.
- إنشاء أدواتٍ رقميّةٍ عبر الانترنت، كمنصّة لتبادل الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية، بهدف إنشاء بورصةٍ رقميّةٍ للمنتجات وتسويق المؤسسات والمنتجات المحليّة ودعمها.
- تمكين المؤسسات والشركات المحليّة من التعرف على شركاء عمل على الصعيدين الوطني والعالمي في ظل الظروف الحالية التي تفرض شراكات جديدة، من خلال مؤسسات أو مراكز معتمدة ومعترف بها كغرف التجارة وغيرها؛
- تنسيق الجهود المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الصحيّة



تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد النمساوي

تراجع حركة الاقتصاد وسط تفاؤل بتعافٍ سريع في النصف الثاني 2020

أصدرت غرفة التجارة العربية - النمساوية دراسة تناولت فيها واقع الاقتصاد النمساوي في ظل تفشي وباء "كورونا" المستجد، مبينة أن جائحة كورونا طالت النمسا، وأثرت بقوة على حركة الاقتصاد في البلاد؛ خاصة التبادل التجاري بين النمسا وكل من الصين وإيطاليا، اللتين تعدان من أكبر الشركاء الاقتصاديين للنمسا. وبالرغم من تراجع حركة الاقتصاد بصورة واضحة في ظل التدابير الحكومية الاستثنائية الحالية، إلا أن الخبراء يتوقعون تعافياً سريعاً للاقتصاد النمساوي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

ووفقاً للدراسة فإن النمسا وكغيرها من دول العالم، أعلنت حالة التأهب لمواجهة العواقب الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا؛ خاصة في ظل توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 1.2 في المئة. ويعتمد التعافي من هذه الأزمة بحسب الغرفة، على التدابير السياسية والاقتصادية التي ستنفذها الحكومة النمساوية في الفترة المقبلة. فإذا تم التغلب على هذه الفترة المتقلبة في غضون 3-2 أشهر، فقد يظل الاقتصاد قادراً على تعويض جزءاً من الخسارة التي تكبدها خلال الربع الأول من العام. وفي المقابل فإن طول فترة معالجة الأوضاع الاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث حالة من الركود في البلاد.





لدعم الشركات المتضررة، من أجل تجنب تسريح العمالة القائمة. كما سمحت للموظفين بتقليص ساعات العمل. كذلك تقدم الحكومة دعماً مباشراً لقطاع الخدمات، الذي يشكل 60% من الاقتصاد، وذلك بغية تعويض الموظفين عن خسائرهم والحفاظ على استقرار سوق العمل.

الصين وإيطاليا أكبر الشركاء الاقتصاديين

تتأثر النمسا بشكل مباشر بالخسائر الناتجة عن العزلة والتدفق المحدود أو المتوقف بالفعل وشحن البضائع من إيطاليا والصين؛ خاصة وأن هذين البلدين يصنفان ضمن أفضل 10 شركاء تجاريين للنمسا، حيث يصل حجم التبادل التجاري في عام 2019 مع إيطاليا 20.15 مليار يورو ومع الصين 14.28 مليار يورو. كذلك فإن الشركات النمساوية تتحسب لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والتي ستكون أكبر بكثير من تداعيات وباء السارس الذي ظهر قبل 17 عاماً؛ حيث تظهر المقارنة بين حجم التبادل التجاري بين الصين والنمسا في عام 2003 وعام 2018 ازدياد واردات النمسا من الصين بأكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة. كما ارتفع حجم الصادرات النمساوية أكثر من ثلاث مرات ونصف عما

من المتبع في حالة الأزمات العادية، أن يتم اللجوء إلى الطريقة التقليدية بمحاولة تحقيق توازن بين العرض (الإنتاج والسلع والخدمات) والطلب عن طريق دعم الطلب، وهي الطريقة التي تشهد استجابة مناسبة في الظروف العادية. غير أنه في ظل أزمة استثنائية، كالتالي يشهدها العالم حالياً، فإن الحاجة تستدعي انتهاج طرق واتخاذ تدابير غير تقليدية؛ حتى يستجيب الاقتصاد بكفاءة لمثل هذه الحالة الطارئة، حيث إن دعم الطلب في مثل هذه الظروف الاستثنائية لن يكون خياراً ناجحاً. لذلك شرعت الحكومة النمساوية بالفعل في اتخاذ تدابير تستهدف تحقيق السيولة والحفاظ على سوق العمل.

وفيما يتعلق بالسيولة، فقد أعلنت الحكومة الفيدرالية وتلتها الحكومات المحلية عن حزمة دعم عاجلة للاقتصاد تقدر بـ 4 مليار يورو، وأعلنت الحكومة المحلية في فيينا عن حزمة اقتصادية إضافية بقيمة 35 مليون يورو. من خلال هذه الحزم ستدعم النمسا الشركات بعدة إجراءات؛ منها تمديد آجال استحقاقات القروض. كما ستؤجل الحكومة المطالبة بسداد الضرائب في الوقت الحالي، وتتيح فرصة السداد على أقساط لفترات أطول. وتتضمن الحزمة الاقتصادية أيضاً تقديم إعانات مالية مباشرة

اضطرت شركات الطيران البارزة التي تتخذ من فيينا مقراً لها، إلى إلغاء وتعليق العديد من الرحلات الجوية إلى عدد الوجهات الأوروبية والعالمية. ويضاف إلى ذلك التدابير التي تتخذها النمسا من تطبيق قيود على دخول العديد من الركاب الذين زاروا الصين وهونج كونج مؤخراً، وصولاً إلى توقعات باللجوء إلى إمكانية إغلاق الأجواء النمساوية وتعليق حركة الطيران بصورة كاملة.

وفي قطاع النقل البري أيضاً أغلقت النمسا حدودها مع إيطاليا، وتبادل الدول المجاورة إغلاق حدودها أيضاً مع النمسا أو تكثيف الرقابة عليها، وهو ما أدى إلى تراجع تام لحركة النقل الجماعي وسجلت شركات الباصات الداخلية من النمسا إلى أوروبا تراجعاً في الحجزات بنسب تصل إلى 100% لكل من ألمانيا وإيطاليا.

تعاف مرتقب للاقتصاد

على الرغم من التطورات السلبية، لا يزال هناك بصيص أمل يلوح في الأفق، حيث بدأت الصين بالفعل إعادة تشغيل الإنتاج والشحن بوتيرة تقارب وضعها الطبيعي. كما يتوقع الخبراء والمحللون الاقتصاديون أن تنتهي هذه المرحلة الطارئة في النمسا والقارة الأوروبية في غضون فترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر، ومن ثم يتحقق استقرار وانتعاش اقتصادي في النصف الثاني من عام 2020.



كانت عليه في عام 2003.

كما شهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامياً كبيراً للوجود الصيني في السوق النمساوية؛ حتى احتلت الصين المرتبة الثالث من حيث حجم التبادل التجاري مع النمسا. ففي عام 2019 زادت حصة الاستيراد بنسبة 6.2% (9.82 مليار يورو)؛ فيما بلغت حصة التصدير زيادة بنسبة 2.9% (المرتبة العاشرة) بقيمة 4.46 مليار يورو. ومقارنة بالعام السابق فقد زادت الواردات بنسبة (+7.8%) والصادرات بنسبة (+10.0%). وكان النصيب الأكبر من الواردات لمجموعة الآلات والمركبات بنسبة (49.1%)، تليها السلع النهائية الأخرى (33.4%) والسلع المصنعة (11.3%). كذلك فإن نصف صادرات النمسا إلى الصين في عام 2019 تمثلت في الآلات والمركبات بنسبة (+4.0% إلى 2.26 مليار يورو)، تليها السلع المصنعة بقيمة 0.67 مليار يورو. ومن ثم فإن الصين تُعد ثالث أهم سوق للاقتصاد النمساوي، بعد إيطاليا مباشرة وعلى مسافة من ألمانيا، الشريك التجاري الأول للنمسا.

ويلاحظ أيضاً تغير هيكل الواردات من الصين، فإلى جانب استيراد النمسا للسلع الاستهلاكية مثل الملابس والأحذية، فإن الجانب الأكبر من الواردات اليوم يتركز في الآلات والمعدات الميكانيكية والكهربائية. إلى جانب المنتجات عالية التقنية، مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والمحولات والمركبات الكهربائية. يضاف إلى ذلك، نقل عدد كبير من الشركات النمساوية والأوروبية مصانعها إلى الصين.

كورونا والنفط

إن اندلاع جائحة كورونا أثر سلباً أيضاً على سوق النفط، حيث انخفض الطلب العالمي على الخام وسط توقعات بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي. كما أدى عدم اتفاق أوبك بقيادة السعودية وحلفائها بقيادة روسيا على خفض مشترك للإنتاج لمواجهة تخمة المعروض في السوق. ومن ثم فقد أدى فشل اجتماع أوبك بلس يوم 6 مارس إلى تدهور سعر الخام في السوق العالمي ليصل إلى أقل معدل له منذ عام 2008.

تأثيرات سلبية على قطاع النقل

كما كان لجائحة كورونا أثرها كذلك على قطاع الطيران؛ حيث

الغرفة العربية – الألمانية في تقرير حول الاقتصاد الألماني توقعات بتراجع كبير للناج المحلي الإجمالي في 2020 جراء "كورونا"



أظهر التقرير الشهري الصادر عن الغرفة العربية – الألمانية، أنّ تقديرات معاهد ومراكز الأبحاث الاقتصادية ذهبت الى توقع حدوث انكماش في الاقتصاد خلال العام 2020، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 5- و 6 في المئة خلال العام الجاري، فيما ذهبت مراكز الى تراجع سالب بواقع 9 في المئة تقريباً وذلك بسبب اثار انتشار فيروس كورونا. ووفقا للغرفة فقد انخفض مؤشر مناخ الأعمال الشهري الذي يصدره معهد الابحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ Ifo إلى 87,7 نقطة في شهر مارس بعد ان كان قد وصل الى مستوى 96 نقطة في شهر فبراير الماضي، وذلك وفقا لمسح أجراه لآراء حوالي 9000 من مديري الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويعد هذا أكبر انخفاض للمؤشر منذ عام 1991، وكذلك أدنى مستوى يصل اليه المؤشر منذ أغسطس 2009.

سنوات الماضية، وبحساب الاحتمالات المختلفة فان التكاليف التي سيتحملها الاقتصاد الألماني جراء الازمة ستتراوح ما بين 255 و729 مليار يورو.

من جهته عدل معهد دراسات الاقتصاد العالمي Ifo التابع لجامعة Kiel من توقعاته لنمو الاقتصاد لهذا العام حيث كان قد توقع بداية شهر مارس تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بنحو 0,1 في المئة قبل التطورات الأخيرة الخاصة بخفض النشاط الاقتصادي لدرء مخاطر وباء كورونا، والتي يتوقع لها سيناريوهين: يفترض السيناريو الأول استمرار خفض النشاط الاقتصادي حتى نهاية شهر ابريل ثم يعود للارتفاع تدريجياً بداية من شهر مايو، وهنا يُتوقع ان ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 150 مليار

قال رئيس المعهد Clemens Fuest ان الاقتصاد الألماني في حالة ركود، مضيفاً ان التباطؤ الاقتصادي المتوقع في ألمانيا يمكن أن يصبح أكثر حدة هذا العام مما كان عليه في الأزمة المالية لعام 2009. وذكر Fuest انه إذا تراجع النشاط الاقتصادي في ألمانيا إلى 65 في المئة فقط من المستويات الطبيعية لمدة شهرين، مارس وابريل، ثم نما مرة أخرى كما هو متوقع، فسوف يتقلص الناتج الاقتصادي للعام بأكمله بنسبة خمسة في المئة، وسيكون هذا ركوداً اقتصادياً مماثلاً لما حدث في الأزمة المالية العالمية في العام 2009، لكنه قد يصبح أسوأ بكثير. وأضاف Fuest ان تكاليف الازمة الحالية سوف تتجاوز تكاليف كل الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في ألمانيا خلال العشر

هذه الشركات تقديم مساعدات فورية بنحو 9 الاف يورو لمدة ثلاثة أشهر للشركات التي يصل عدد موظفيها الى خمسة موظفين و15 ألف يورو للشركات التي لا يزيد عدد موظفيها عن عشرة حتى تتمكن من تسديد التزاماتها الملحة مثل دفع الإيجارات. الى جانب الميزانية التكميلية اقرت الحكومة قانون صندوق الاستقرار الاقتصادي والذي سيوفر ضمانات وسيولة مالية للشركات بحوالي 400 مليار يورو، كما تم تخصيص 100 مليار يورو لشراء الحكومة شركات في الاقطاع الخاص أو المشاركة في رأسمالها وذلك لمنع افلاسها، بالإضافة الى 100 مليار يورو أخرى ستوجه لدعم بنك التنمية وإعادة الاعمار الحكومي KfW-bank، ويسري قانون صندوق الاستقرار الاقتصادي حتى نهاية العام 2021م.

ويمثل الغطاء والسيولة المالية التي قدمتها الحكومة الألمانية لحماية الاقتصاد والشركات الضمانة الأكثر شمولية وفاعلية التي تم تقديمها في اية ازمة على الاطلاق، وذلك بحسب وزير الاقتصاد بيتر التماير. وأكدت الحكومة عن استعدادها لتوفير السيولة اللازمة لأي شركة او مؤسسة اقتصادية تحتاجه لاستمرار عملها. وهذه السيولة متاحة للجميع من مستوى سائق التاكسي وحتى الشركات التي يبلغ دخلها ملياري يورو بحسب الوزير التماير. وتتمتع ألمانيا بوضع مالي مستقر يتيح لها مواجهة الازمة، حيث لا يتجاوز مستوى الدين العام بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي نسبة 60 في المئة بعد ان كان قد وصل عقب الازمة المالية العالمية الى نسبة 80 في المئة. كما تتمتع الحكومة الألمانية ومؤسسات الدولة الألمانية الأخرى باحتياطات مالية معتبرة حيث تمتلك الحكومة الاتحادية 48,2 مليار يورو في صندوق اللاجئين بينما تمتلك الصناديق التقاعدية الحكومية احتياطات مالية بنحو 40,5 مليار يورو، وتمتلك الوكالة الاتحادية للعمل احتياطات تصل الى 26 مليار يورو فيما تمتلك مؤسسات التأمين الصحي الحكومية 19,8 مليار يورو كاحتياطات مالية.

من ناحيته أكد أولاف شولز وزير المالية الاتحادي ان الحكومة قد اتخذت قرارات واسعة النطاق لمساعدة الاقتصاد على تجاوز هذه المرحلة، حيث عملت على ضمان سيولة كافية وغير محدودة للشركات وتسهيل إجراءات تسجيل العمل بدوام قصير لحماية الوظائف، إضافة الى العمل على مساعدة الصناعات التي تفقد الطلبات أو تتأثر بشدة بتدابير الحماية. كما تعمل الحكومة على دعم أصحاب المهن الحرة والذين يعملون لحسابهم حيث يوجد

يورو، أي ما يمثل نسبة 4,5 في المئة. اما السيناريو الثاني والقائم على توقع استمرار تراجع النشاط الاقتصادي لثلاثة أشهر إضافية حتى نهاية شهر يوليو يليه بداية للانتعاش الاقتصادي في شهر أغسطس، فإن الناتج المحلي الإجمالي الألماني سينخفض خلال العام 2020م بنسبة 8,7 في المئة. ويتفق باحثو المعهد على ان الناتج المحلي الإجمالي في شهر مارس سوف ينخفض بنسبة 18 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبق وهو الانخفاض الذي سوف يستمر في شهر ابريل بنسبة مشابهه. لكن المعهد يقدم توقعات متفائلة بعودة الاقتصاد الألماني الى النمو بقوة في العام 2021م وتعويض خسائره في العام الحالي حيث يُتوقع ان يصل النمو الى نسبة 7,2 في المئة في العام القادم في حال استمر تراجع النشاط الاقتصادي حتى نهاية شهر ابريل من هذا العام، وسوف يبلغ هذا النمو نسبة 10,9 في المئة في حال استمر خفض النشاط الاقتصادي في العام 2020م الى نهاية شهر يوليو.

من جهتها تعمل الحكومة الألمانية على منع تدهور الأوضاع المالية للشركات والأفراد نتيجة القرارات التي اتخذتها لمواجهة جائحة كورونا والصعوبات الفورية المرتبطة بها. وقد أقرت الحكومة الألمانية حزمة من الإجراءات الاقتصادية وحزمة مساعدات بقيمة تتجاوز 750 مليار يورو. من ضمن هذه الإجراءات إقرار ميزانية تكميلية للعام الجاري بقيمة 156 مليار يورو وصندوق انقاذ اقتصادي قيمته 600 مليار يورو.

وفي الميزانية التكميلية لعام 2020، التي وافقت عليها الحكومة الاتحادية تمت الموافقة على نفقات إضافية قدرها 122,5 مليار يورو بالإضافة الى توقع تراجع الإيرادات الضريبية بنحو 33,5 مليار يورو. وقال وزير المالية الاتحادي اولاف شولز ان حزمة المساعدات هذه غير مسبوقه، مؤكداً أيضاً على ان الميزانية التكميلية تمكننا من تنفيذ كل شيء بشكل سريع وهادف حتى تصل الأموال إلى حيث هي مطلوبة الآن.

وبحسب وزارة المالية تم تخصيص 55 مليار يورو في الميزانية التكميلية لمكافحة جائحة كورونا. كما تضمن برنامج المساعدات تخصيص مبلغ 50 مليار يورو لدعم الشركات الصغيرة والصغرى وأصحاب الاعمال الفردية، وتتمثل هذه الشركات الصغرى بالشركات التي لا يزيد عدد موظفيها عن عشرة موظفين، وبحسب وزير الاقتصاد بيتر التماير فان هذه الشركات الصغيرة تشغل نحو 10 ملايين موظف وعامل. ومن الإجراءات المستعجلة لدعم



ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة بالعام 2019م والذي بلغ متوسط عدد الشركات التي لجأت إلى العمل بدوام قصير 600 شركة أسبوعياً. وتسعى الشركات التي تعلن العمل بدوام قصير إلى حماية الوظائف وفرص العمل وحصول موظفيها على بدل العمل القصير (يدفع مكتب العمل 60 في المئة من الراتب للموظف العادي و 67 في المئة للموظفين الذين لديهم أطفال). وتشير مصادر الوكالة إلى أن تسجيل الشركات بالعمل وفق الدوام القصير قد تجاوز كل الأرقام المسجلة في السابق، كما شملت هذه الزيادة في طلبات العمل بدوام قصير كل الولايات الألمانية وإن كانت أكثر وضوحاً في ولايات بافاريا، شمال الراين-وستفاليا وكذلك في ولاية بادن-فورتمبيرج، كما غطت أغلب القطاعات الاقتصادية مع التركيز بشكل أكبر على قطاعات النقل والدعم اللوجستي، الفنادق والمطاعم بالإضافة إلى قطاع السياحة والمعارض. وقال المدير التنفيذي لمكتب العمل الاتحادي Detlef Scheele الموظفون وأرباب العمل غير مستقرين ويواجهون تحديات مالية كبيرة ووجودية في بعض الأحيان، مؤكداً على السعي إلى العمل على دعم جميع المتضررين في هذا الوضع الخاص، وبالتالي تجنب تسريح الموظفين قدر الإمكان، مضيفاً أن استحقاق العمل لوقت قصير هو ميزة إلزامية ندفعها للجميع إذا تم استيفاء الشروط، ونحن نعمل حالياً على زيادة

برنامج لضمان التأمين الأساسي لهؤلاء بالفعل سيجري استخدامه وتفعيله بشكل غير بيروقراطي وكذلك جعل البرنامج معروفاً بشكل أفضل للجمهور للمساعدة في تخفيف بعض المخاوف.

وبحسب وزير المالية فإن الحكومة لن تدع الاقتصاد يتعطل، مؤكداً على ضرورة عدم تردد الشركات في طلب قروض حكومية لتوفير السيولة في حالة احتياجها لها، مشيراً إلى الأزمة الحالية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأزمة المالية التي شهدتها العالم في عامي 2008 و 2009. واصفاً الوضع المالي لألمانيا في الوقت الحاضر بالمريح، خاصة في ضوء السياسة الثابتة في إنجاز ميزانية بدون عجز خلال السنوات الماضية والتي تمكن الحكومة الآن من القيام بما هو ضروري لحماية الاقتصاد، بالإضافة إلى أن القرارات التي تم اتخاذها منذ الأزمة المالية العالمية ساهمت في جعل البنوك والقطاع المصرفي أكثر استقراراً.

سوق العمل

أظهر تقرير صادر عن الوكالة الاتحادية للعمل أن حوالي 76700 شركة في ألمانيا أعلنت العمل بدوام قصير حتى الآن وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا. ويمثل ذلك بحسب الوكالة

ازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء

توصلت دراسة حديثة أجراها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) إلى نتيجة مفادها أن الثروة في ألمانيا تتوزع بشكل غير متساو. حيث يمتلك أغنى عشرة في المئة من السكان أكثر من نصف إجمالي الثروة (56 في المئة). ووفقاً لنتائج دراسة أجراها معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية (WSI) وصل عدم المساواة في الدخل في ألمانيا إلى مستوى مرتفع جديد واتسعت الفجوة بين الأثرياء والفقراء ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر في السنوات الأخيرة في ألمانيا على الرغم من الاقتصاد الجيد والوضع الملائم في سوق العمل.

وعلى الرغم من أن عدم المساواة تنمو حالياً بشكل أبطأ بكثير مما كانت عليه في بداية الألفية، أكدت الدراسة أن التطور لم يؤثر بشكل رئيسي على وضع الأسر ذات الدخل المتوسط، لكنه تسبب في توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

وبحسب الدراسة "يتركز المزيد والمزيد من الدخل في الطبقة الأكثر ثراءً"، لأن الفئات ذات الدخل المرتفع استقادت من رأس المال المتدفق ودخل الشركات. في المقابل، استمرت نسبة 40 في المئة من الأسر ذات الدخل الأدنى في الانخفاض، مقارنة أيضاً بالطبقة الوسطى، التي استقادت من الوضع الجيد لسوق العمل والزيادات الملحوظة في الأجور. وبحسب الدراسة "يتأثر المزيد من الناس بالفقر"، حيث ارتفع عدد الأسر التي لديها أقل من 60 في المئة من متوسط الدخل العام في ألمانيا، وبالتالي تعتبر فقيرة، من 14,2 في المئة إلى 16,7 في المئة من إجمالي الأسر الألمانية بين عامي 2010 و2016.

كما ازدادت أوضاع الأسر الفقيرة سوءاً خلال هذه الفترة حيث ارتفع المبلغ اللازم لهذي الأسر لتجاوز نسبة الـ 60 في المئة من متوسط الدخل العام والذي كان يبلغ في العام 2005 حوالي 2873 يورو سنوياً إلى نحو 3452 يورو في العام 2016م وبنسبة زيادة بلغت ما يقرب من 30 في المئة وذلك نتيجة للتضخم. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الأجور في ألمانيا خلال السنوات الماضية فإن مجموعة من السكان الأقل دخلاً لم تستطع الاستفادة من هذه الزيادات بل تراجع الدخل الذي يحصل عليه حوالي 10 في المئة من الأسر في ألمانيا في العام 2016م بعد ارتفاع التضخم عما كان عليه في عام 2010.

تبسيط الإجراءات بحيث يمكن لأصحاب العمل الإبلاغ عن العمل لوقت قصير والتقدم بطلب للحصول على بدل عمل لوقت قصير بأسرع ما يمكن وبدون بيروقراطية قدر الإمكان. وتتوقع الحكومة الألمانية تضرر ما يقرب من 2,35 مليون موظف وعامل من أزمة تفشي فيروس كورونا والذين سيضطرون إلى اللجوء إلى نظام مساعدات العمل بدوام قصير وهو النظام الذي يعوض العمال والموظفين بجزء من الراتب ويحول دون خسارة الوظائف بشكل كامل، منهم ما يقرب من 2,15 مليون عامل وموظف نتيجة لأثار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا بينما سيضاف إليهم حوالي 200 ألف عامل خلال شهر ديسمبر القادم والذين سيعملون لفترات قصيرة لأسباب موسمية.

كما تتوقع وزارة العمل الاتحادية لهذا السبب وجود تكاليف إضافية بقيمة أكثر من 10 مليار يورو ستمد بها وكالة العمل الاتحادية (BA). وستمول الحكومة هذه التكاليف الإضافية من احتياطات وكالة العمل البالغة 26 مليار يورو. ويأتي هذا القرار لتخفيف العواقب الاقتصادية لأزمة الفيروس على الشركات والموظفين. ويتجاوز العدد المتوقع للعمال بدوام قصير في العام 2020م الرقم القياسي السابق البالغ 1,4 مليون عامل وموظف تقريباً والذي تم تسجيله في ذروة الأزمة الاقتصادية والمالية في عام 2009. والتي كلفت الحكومة الألمانية في ذلك الوقت ما يقرب من 4,6 مليار يورو.

هذا وكان آخر تقرير شهري صادر عن الوكالة الاتحادية للعمل عن سوق العمل في شهر فبراير الماضي قد اظهر تراجع البطالة بنحو 30 ألف شخص مقارنة بالشهر الذي سبق بسبب فصل الشتاء المعتدل وليصل مجموع عاطلين عن العمل في ألمانيا إلى 2,396 مليون شخص، بزيادة عن نفس الشهر من العام الماضي بنحو 23 ألف شخص. كما استقر معدل البطالة عند مستوى 5,3 في المئة وهو نفس مستوى البطالة في شهر يناير من هذا العام وكذلك شهر فبراير من العام الماضي. من جهة أخرى ما يزال الطلب على العمال الجدد مرتفعاً في المقارنة طويلة الأجل، لكنه مستمر في الانخفاض بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق حيث تم تسجيل 690 ألف وظيفة شاغرة لدى الوكالة الاتحادية للعمل في شهر فبراير 2020م، أي أقل بـ 94 ألف وظيفة عما كانت عليه قبل عام.



التمويل المالي للمشاريع والشركات الناشئة في مرحلة التأسيس وبدء الأعمال وقيل حتى ان تصل الى مستوى اثاره اهتمام المستثمرين. وبحسب الإحصاءات كان هنالك حوالي 2200 شركة استثمارية تقدم الدعم المالي للشركات والمشاريع الناشئة خلال النصف الثاني من العام 2019، وتمثل هذه الشركات الممولة والداعمة القوة الدافعة للمشاريع الناشئة. وفقا للإحصاءات أيضا يتم تأسيس مشروع جديد كل أربع ساعات في المتوسط في ألمانيا، ويقدم الداعمون المليون "ملائكة الاعمال" ما بين 50 ألف و150 ألف يورو دعم لمشاريع وشركات في مرحلة التأسيس، كما يتم دعم الشركات الناشئة خلال اول عامين من نشؤها بينما يبدأ المستثمرون في الاهتمام بالشركة الناشئة بعد ثلاث سنوات من عمرها. كما تتميز ظاهرة "ملائكة الاعمال" بمستوى عالي من المشاركة في الدعم والاستثمار في هذه المشاريع حيث، ومن ضمن أكثر من ألف مشروع خلال النصف الثاني من العام 2019م، حصل 180 مشروع فقط على دعم مستثمر وحيد بينما بلغ المتوسط 3,7 مستثمر لكل مشروع. وهناك ما يمكن تسميته بمجموعات المستثمرين حيث يوجد في ألمانيا ستة اندية للمستثمرين و40 شبكة خاصة بهم. وتظهر أهمية الدور

في سياق متصل أظهرت دراسة معهد WSI، ان متوسط الدخول في الولايات الشرقية من ألمانيا قد ارتفع بشكل أسرع بكثير من ولايات غرب ألمانيا، إلا أن فارق متوسط الدخل ما يزال قائما بشكل ملحوظ لمصلحة الولايات الغربية، لكن الفجوة آخذة في التقلص. ومن أجل مواجهة التفاوت المتزايد في الدخل، يوصي خبراء معهد WSI بمجموعة كاملة من الإجراءات الحكومية من اهمها: تعزيز اتفاقيات المفاوضات الجماعية الخاصة بتحديد الأجور إلى جانب زيادة الحد الأدنى للأجور وزيادة الضرائب على أصحاب الدخل الأعلى والميراث المرتفع للغاية.

رواد الأعمال

تتميز ألمانيا كموقع لبدا المشاريع والاعمال وفقا للعديد من العوامل، ويظهر تميز ألمانيا في هذا المجال ليس فقط في مجال توفر التقنيات المتطورة ووجود الباحثين والمتخصصين المؤهلين في التطوير ولكن أيضا في جانب التمويل ودعم الشركات الناشئة. من اهم هذه المميزات ما يطلق عليه ملائكة الاعمال وهم مجموعة من المستثمرين ومن أصحاب المشاريع الناشئة الناجحة والذين يقدمون

ما يصعب عملية منافستها إضافة الى التغييرات التقنية والتي تتطلب تمويلاً ضخماً لتطويرها والذي غالباً ما تقفده الشركات الناشئة. وتظهر هنا صناعة السيارات كأحد أفضل الأمثلة حيث تشهد هذه الصناعة تغييرات جذرية وتطورات غير مسبوقه تستهدف الانتقال بالصناعة الى مستوى مختلف حيث أصبحت مشاريع السيارات الكهربائية والسيارات ذاتية القيادة هي المشاريع المستقبلية الرئيسية، الا ان الفرصة التي تمتلكها الشركات الناشئة في هذا الجانب تتمثل في تطوير اجزاء أو تقنيات محددة حيث تنافس الشركات الناشئة كبريات شركات صناعة السيارات وصناعة أجزاء السيارات في تطوير تقنيات مثل أنظمة الاستشعار بالرادار والذي يستخدم في السيارات ذاتية القيادة.

حزمة إجراءات

أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامجاً يهدف الى تقادي حدوث أزمة ديون حكومية في منطقة اليورو، ويقوم هذا البرنامج على شراء السندات الحكومية بقيمة 750 مليار يورو، وهو ما يمثل 7,3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو. كما سيقوم البنك بشراء المزيد من الأوراق المالية والسندات الحكومية لدول منطقة اليورو وديون واسهم الشركات، كما سيشتري البنك ديون اليونان، وهو الامر الذي لم يقم به قبل ذلك. كما سيوسع البنك من الحد الأقصى لشراء السندات الحكومية حيث لم يكن من المسموح للبنك شراء أكثر من ثلث السندات الحكومية لاي دولة. هذا بالإضافة الى ان البنك المركزي الأوروبي ابدى استعداداه لتوسيع البرنامج بحسب ما تقتضيه الضرورة والتطورات التي سيشهدها الاقتصاد الأوروبي. ومن ضمن دول منطقة اليورو تعد إيطاليا هي البلد الأكثر تضرراً من انتشار فيروس كورونا بعد الصين، حيث يتزايد بسرعة عدد المصابين والموتى. والذي يهدد اقتصاد هذا البلد بالانهيار وهو ما تسبب في حالة من التوتر في الأسواق المالية. انعكس في ارتفاع عائدات سندات الحكومة الإيطالية ذات العشر سنوات الى أكثر من 2,9 في المئة بينما لم تكن تتجاوز منذ اقل من شهر حاجز 0,9 في المئة. كما يتعين على اليونان وإسبانيا والبرتغال الآن دفع سعر فائدة أعلى بكثير لتمويل دينها العام، وهو ما يذكر بالأوضاع التي كانت سائدة خلال أزمة اليورو. والسؤال الذي يتعلق الآن بالمستثمرين هو: هل يمكن لدول

الذي يقوم به الداعمون المليون "ملائكة الاعمال" في دعم المشاريع الناشئة بالنظر الى المدة التي يستغرقها رفع رأسمال الشركة الناشئة حيث يستغرق ذلك في المتوسط نحو عامين حيث تتلقى الشركة الناشئة اول استثمار بعد 23 شهرا من تأسيسها وثاني رفع لرأس مالها من خلال الاستثمارات يتم بعد ثلاث سنوات من انشائها وثالث استثمار بعد خمس سنوات.

وتمثل برلين مدينة الداعمين المليون "ملائكة الاعمال" الأكبر في ألمانيا حيث تحتوي على 250 داعم مالي بينما تأتي ميونخ في المركز الثاني بنحو 156 مستثمر، هامبورج 84 مستثمر وفي فرانكفورت 56 مستثمر، وعلى الرغم من ذلك فالمستثمرون نشيطون جدا خارج الولاية التي يتواجدون فيها. والى جانب الداعمين المليون تساهم أيضا المؤسسات الحكومية في دعم المشاريع الناشئة في مرحلة مبكرة من اعمالها. وقد بلغ اجمالي المستثمرين في المشاريع الناشئة في العام 2019م حوالي 2944 مستثمر من ضمنهم 2191 من الداعمين "ملائكة الاعمال"، 234 شركة خاصة و351 مستثمر يمثلون المؤسسات الحكومية. وتتركز اعمال ونشاطات الشركات الناشئة في ألمانيا على قطاعات أساسية، حيث ومن ضمن 2289 شركة ناشئة جرى تأسيسها في العام 2019م تم انشاء 481 شركة تعمل في مجال تطوير البرمجيات، قطاع الصحة شهد تأسيس 260 شركة، وانشئت 165 شركة في مجال التجارة الالكترونية وشهد القطاع الصناعي تأسيس 130 شركة، كما تم تأسيس 41 شركة ناشئة في مجال الطاقة و29 شركة في قطاع تكنولوجيا البيئة.

وتواجه الشركات الناشئة العديد من التحديات والتي تتركز في جانبين، الأول يتمثل في ان المشكلة الأساسية لدي اصحاب المشاريع البائدة في الخشية من نسخ الأفكار الخاصة بالعمل او خسارة المختصين المميزين عبر جذبهم واستقطابهم من شركات منافسة. وتتمثل الإشكالية في كون المشروع مبتكراً والأول في مجاله والذي يتبع نمودجا جديدا في الاعمال يمكن ان يكون عاملاً سلبياً، حيث يبذل صاحب المشروع الأول كل الجهود ويستهلك كل الإمكانيات لتنفيذ الأفكار الجديدة بينما يأتي من ينفذ مشروعاً مشابهاً من بعده ليقوم بالأعمال بشكل أكثر سهولة وأحياناً بشكل أفضل.

فيما يتمثل التحدي الثاني في مواجهة الشركات الكبرى التي تعمل في نفس المجال والتي لديها من الإمكانيات والقدرات والخبرات

الإجمالي لمنطقة اليورو سيتراجع بنسبة 2 في المئة إذا استمر الإغلاق الاقتصادي وتوقف النشاط التجاري والصناعي الذي تم الإعلان عنه لمدة شهر. وقد يؤدي الإغلاق لمدة ثلاثة أشهر إلى دفع الناتج المحلي الإجمالي للأسفل 5,8 نقطة مئوية. بالإضافة إلى ذلك تشير تقديرات أولية إلى أن الشركات في منطقة اليورو سوف تخسر 641 مليار يورو من المبيعات بحلول عام 2021 إذا استمرت حالة الأزمة حتى نهاية العام.

من جهتها أكدت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد أن الاقتصاد في دول الاتحاد قد يشهد تراجعاً بنسبة خمسة في المئة إذا استمرت إجراءات مواجهة فيروس كورونا لمدة شهرين، وقالت رئيسة البنك الأوروبي أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد في منطقة اليورو "مشلول مؤقتاً"، وأن الوضع الحالي يهدد الوظائف ويهدد وجود الشركات، مضيفاً أن جائحة كورونا شكلت "صدمة اقتصادية خطيرة للغاية تتطلب استجابة سياسية طموحة ومنسقة وفورية على جميع الجبهات"، وشددت لاغارد أن البنك المركزي الأوروبي سيفعل كل شيء من أجل الحفاظ على الاقتصاد من التراجع الشديد. واعتبرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي أن من شأن تشديد شروط التمويل أن يزيد الضرر الناتج عن الصدمة التي تسبب بها انتشار فيروس كورونا، في وقت يحتاج فيه الاقتصاد إلى مزيد من الدعم. إذ ومع الانخفاض الحاد لإنفاق القطاع الخاص، فإن تدهور ظروف تمويل القطاع العام، والذي يمثل نصف الاقتصاد في منطقة اليورو تقريباً، يمكن أن يشكل تهديداً لاستقرار الأسعار. وبحسب لاغارد يقدم البنك المركزي الأوروبي حالياً سيولة مالية تصل إلى ما يقرب من ثلاث تريليونات يورو من خلال عمليات إعادة التمويل، وبسعر فائدة هو الأقل على الإطلاق حيث بلغت الفائدة سالب 0,75 في المئة، حيث تساهم الفائدة السلبية في تعزيز استعادة النشاط الاقتصادي والاستثمار. كما يقدم البنك الأوروبي ما يقدر بنحو 120 مليار يورو لدعم رأس مال البنوك، الأمر الذي يمكن أن يحقق قدرة إقراض كبيرة للبنوك في منطقة اليورو. بالإضافة إلى ذلك تفكر المفوضية الأوروبية في بروتوكول في تفعيل صندوق إنقاذ اليورو ESM والذي يمتلك ما يقرب من 705 مليار يورو منها 410 مليار يورو متاحة للقروض. كما يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) إنشاء "صندوق كورونا" من أجل تقديم قروض للشركات في منطقة اليورو، إذ يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي إصدار سندات جديدة لتمويل هذا الصندوق.

جنوب أوروبا المتضررة بشكل خاص من كورونا، مثل إيطاليا وإسبانيا، تحمل حزم المساعدات الضخمة اللازمة لاحتواء الوباء والضرر الاقتصادي؛ حيث يتزايد الشك ومعه القلق بشأن الوحدة النقدية، حيث تسود حالة من انعدام الثقة بين المستثمرين في منطقة اليورو. وتمثل البلدان التي تعاني من أزمة ديون حكومية والتي تضم إلى جانب إيطاليا وإسبانيا كل من اليونان والبرتغال نحو 20,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي الـ 28، والتي يبلغ مجموع ناتجها المحلي 16382,9 مليار يورو بينما يبلغ الناتج المحلي لإيطاليا 1777,2 مليار يورو ونسبة 10,8 في المئة، وإسبانيا 1241,9 مليار يورو ونسبة 7,6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، البرتغال 210,8 مليار يورو ونسبة 1,3 في المئة ومن ثم اليونان بناتج محلي إجمالي 189,5 مليار يورو ونسبة 1,2 في المئة. وهناك سببان للتركيز الآن على إيطاليا: أولاً، تتأثر إيطاليا بشكل خاص بالوباء. ثانياً، وكثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو ويعد سكانها البالغ 60 مليون نسمة تعد إيطاليا "أكبر من أن تغش" بسبب تأثير ذلك على منطقة اليورو مجملها. إلا أن إيطاليا تعاني من مشكلات مزمنة، ولم تعالج أي من الحكومات العديدة الاختلالات الهيكلية، إذ بالإضافة إلى ضعف النمو هناك دين حكومي يمثل 134 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ويستمر في النمو، إلى جانب انخفاض الإنتاج الصناعي ومعدل بطالة يقترب من عشرة في المئة. ولهذا يحذر مارسيل فراتشر، رئيس المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) من أن سيناريو مثل عام 2012، عندما كانت إيطاليا على وشك الإفلاس، لا يمكن استبعاده. كما حذر كليمنس فويست الرئيس التنفيذي لمعهد الأبحاث الاقتصادية التابع لجامعة ميونخ Ifo من أن "المالية العامة في منطقة اليورو في خطر شديد، خصوصاً في البلدان المثقلة بالديون، حيث يمكن أن يكون هناك انهيار في الثقة"، مشدداً على أنه يجب أن تشير دول منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي (ECB) بوضوح إلى أن جميع البلدان مدعومة باستمرار والتأكيد على استبعاد التخلف عن سداد الديون الحكومية.

وقد أعطت مفوضية الاتحاد الأوروبي أول توقعات للتكاليف الناتجة عن أزمة انتشار فيروس كورونا حيث يمكن أن ينخفض النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة 2,5 في المئة هذا العام. بينما أكد البنك المركزي الأوروبي (ECB)، أن الناتج المحلي

أفكار ونقاشات بارزة في الندوة الافتراضية "انعكاسات Covid 19 وأثره على الامن الغذائي العربي والعالمي"



نظمت الغرفة التجارية العربية البرازيلية بالاشتراك مع اتحاد الغرف العربية ندوة افتراضية حول انعكاسات (COVID 19)، وأثره على الأمن الزراعي والغذائي العربي والعالمي، وذلك على الهواء مباشرة عبر تطبيق Zoom، يوم الأربعاء 8 نيسان (أبريل). وقد شارك في الندوة، السيدة تيريزا كريستينا، وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والتوريدات البرازيلية. الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية. السيد وروبنز حنون، رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية. وأدار النقاش والحوار السيد تامر منصور، الأمين العام والمدير التنفيذي للغرفة التجارية العربية البرازيلية. وحظيت الندوة بمتابعة أكثر من 800 شخصاً للندوة من الدول العربية والبرازيل.

الوقت الحالي يمكننا وضع خطة استراتيجية أكثر نشاطاً للتجارة البرازيلية العربية، والتي نود تعزيزها أكثر فأكثر. وإنني أضع نفسي بالتصريف كي نتمكن من تبادل المعلومات والخروج مع الطرف الآخر اي الجانب العربي بأفكار وحلول جديدة لعلاقتنا، سواءً كشركاء تجاريين أو كأصدقاء."

ووأوضحت تيريزا كريستينا أن أنشطة التفيتش والرقابة التي تقوم بها الوزارة مستمرة كالمعتاد لضمان تلبية معايير سلامة الأغذية سواء التي للبشر او تلك التي للحيوانات.



في البداية تحدثت وزيرة الزراعة البرازيلية تيريزا كريستينا، فأكدت أن وزارة الزراعة البرازيلية تعمل على توفير الإمدادات، لافتة الى أن الدول العربية هي إحدى أولويات الوزارة عندما يتعلق الأمر بالأسواق الخارجية وسط جائحة كوفيد 19.

وشددت الوزيرة البرازيلية، على أن "البرازيل والدول العربية يجب أن تتكاتفاً لإيجاد الحل لخفض تكاليف النقل، وخاصة عبر الشحن البحري"، موضحة أن "الفيروس التاجي سيتلاشى في نهاية المطاف، ونحن بحاجة إلى مزيد من الفهم حول الانفتاح على المنتجات الأخرى. نحن بحاجة للعمل على تنويع أكبر للمنتج. وطالما أن الأمر يتعلّق بالبرازيل، فإننا نبذل قصارى جهدنا لإبقاء سوقنا مفتوحة وفعالة وموثوقة".

ولفتت الوزيرة كريستينا الى أنه نتيجة جولتها الى مصر والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة العام الماضي، تم الاتفاق على تصدير العديد من المنتجات من البرازيل الى تلك الدول الأربع وكذلك مملكة المغرب.

وأضافت: "لقد قمت بزيارة ناجحة للغاية، وبالتأكيد يمكننا القيام بالمزيد".

وأوضحت أن الوباء دفعها إلى تأجيل رحلة إلى المملكة العربية السعودية، كان من المقرر أن تتم قبل نهاية هذا العام "ولكن في

بدأت تنمو بشكل بارز في السنوات القليلة الماضية، ولا سيما على الصعيد الزراعي والغذائي، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول إنها وصلت إلى ما نطمح إليه، لأن حجم التبادل التجاري لا يزال عند مستوى أقل مما نريده، وذلك بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل والناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي، لذا لتطوير ذلك نحتاج إلى القيام بأمرين أساسيين، الأول وله علاقة بالحفاظ على علاقاتنا التجارية لتجنب تدهور حجم التجارة العربية - البرازيلية والبالغ حالياً حوالي 15 مليار دولار تقريباً. حيث نحتاج إلى تجنب أي تدهور في هذا الحجم في المستقبل لصالح كلا الجانبين، سواء للجانب العربي لكوننا قادرين على الوصول إلى المنتجات التي تأتي من البرازيل، أو بالنسبة إلى المنتجين البرازيليين الذين يحتاجون إلى الأسواق العربية.

وتابع: أما الأمر الثاني، فلا شك أننا بحاجة إلى تغيير نمط العمل الحالي، فنحن بحاجة إلى الانتقال بالعلاقة من مجرد علاقة تجارية بسيطة قائمة على الاستيراد والتصدير، للوصول بها إلى علاقة تحالف استراتيجي.

ولفت حنفي إلى أنه قبل ظهور فيروس كورونا، كان لي لقاءات واجتماعات في وقت سابق في ساو باولو وفي برازيليا، حيث أكدت أمام الشخصيات الاقتصادية والمسؤولين الرسميين الذين التقيتهم، على أننا بحاجة إلى التفكير في نوع مختلف من العلاقة، ومع ظهور فيروس كورونا بات علينا التحول إلى نسج علاقة استراتيجية تعتمد بشكل أكبر على وجود نوع من الأنشطة ذات القيمة المضافة.

التعاون في مجال الصناعات الغذائية

وأوضح حنفي أننا نحتاج لأن يكون لدينا أنواع من الأنشطة ذات القيمة المضافة في مجال الصناعات الغذائية وحتى في الأعمال الصناعية، وكذلك على صعيد تجارة المواد الغذائية التي تعتبر مهمة جداً لكلا الجانبين.

ولفت إلى أن الجانب العربي يستورد منتجات تقليدية من البرازيل كالدواجن، واللحوم، والحبوب وما إلى ذلك. لكن اليوم علينا أن نفكر بأنشطة جديدة، ولذلك نحن بحاجة إلى التفكير بنمط مختلف على صعيد موضوع سلسلة التوريد بين البرازيل والدول العربية، حيث نحتاج إلى أن تكون سلسلة التوريد مجهزة بنظام

وقالت: "نحن نعمل مع شركاء دوليين للتأكد من أننا نرتقي إلى مستوى دورنا كموردين للأغذية عالية الجودة للعالم". وأوضحت أن عدداً من المنتجات البرازيلية حصلت على الضوء الأخضر للتصدير إلى الدول العربية في الأشهر القليلة الماضية، داعية إلى مواصلة العمل مع البرازيل لتبسيط إصدار الشهادات، وأضافت: "بمجرد أن تنتهي أزمة الكورونا، سنتمكن من تقديم مساهمة أكبر لشركائنا في العالم العربي".



د. خالد حنفي: التحالفات الاستراتيجية

وتحدث أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي في الندوة، فنوه في مستهل كلامه بالدور الذي تقوم به الغرفة العربية البرازيلية على صعيد مواكبة الوضع فيما يتعلق بسلاسل التوريد للأغذية والأمن الغذائي، وكذلك على صعيد تنمية واقع الأعمال والتجارة بين البرازيل والدول العربية.

وإذ لفت إلى أهمية الندوة، أكد أن فيروس كورونا المستجد خلق تحديات جديدة تتعلق بالأمن الغذائي، وبالأعمال التجارية، وكذلك في ما يتعلق بواقع الاستثمار في مختلف البلدان.

وشدد على أن العلاقات التجارية بين البرازيل والدول العربية

التي سوف تتأثر أكثر من غيرها بتداعيات كورونا، داعيا في هذا المجال الحكومات الى دعمها لتوفير مقومات الصمود لها.

ولفت الى انه نتيجة التعاون بين اتحاد الغرف العربية والغرفة العربية البرازيلية نجحنا في وضع بند الربط البحري بين البرازيل والدول العربية على جدول أعمال قمة الزعماء العرب، وتم إكمال المهمة الى جامعة الدول العربية لمتابعة الملف. وكان من المفترض أن نجتمع خلال شهر ابريل الحالي في البرازيل لمتابعة نقاش هذا الموضوع، ولكن بسبب الوضع الراهن تم تأجيل الاجتماع الى وقت لاحق، سيتم تحديده قريبا بالتعاون مع شركائنا في البرازيل، ولا سيما الغرفة العربية البرازيلية برئاسة الصديق روبنز حنون والامين العام للغرفة الاستاذ تامر منصور.

الثورة الصناعية الرابعة

وكشف حنفي عن تنظيم اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع الغرفة البرازيلية العربية مؤتمرا هاما في مدينة ساو باولو خلال شهر نوفمبر القادم، وسيبحث المؤتمر سبل الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة في تحسين بيئة الأعمال بين الجانبين العربي والبرازيلي.

وفي ختام كلمته توجه حنفي بالشكر الى وزيرة الزراعة البرازيلية تيريزا كريستينا، والى الغرفة العربية البرازيلية، مشيرا الى ان اتحاد الغرف العربية كمثل للقطاع الخاص في الدول العربية، سيعمل على رسم تصور يكون بمثابة خارطة طريق لتعزيز العلاقة والشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية والبرازيل، على أن يتم تقديمه خلال الاجتماع المزمع في شهر نوفمبر المقبل.

ميركوسور

من وجهة نظر دولية، قالت الوزيرة تيريزا كريستينا إنها تجري مؤتمرات عبر الفيديو مع وزراء الزراعة من جميع أنحاء أمريكا الجنوبية، لمناقشة التعديلات التنظيمية والتأكد من استمرار تدفق السلع والأغذية بسلاسة عن طريق البر عبر المنطقة خلال فترة الوباء. وقالت: "على الرغم من إغلاق حدود الطرق أمام المسافرين الأجانب، لا توجد قيود على البضائع الزراعية".

نقل متطور، اضافة الى وجود موانئ استراتيجية في كلا الجانبين. وشدد على أن "الاستثمار في القطاع الزراعي أمر حيوي بالنسبة الى البلدان العربية، ولذلك يجب أن يشكل الاستثمار البرازيلي في القطاع الزراعي قيمة مضافة للبلدان العربية، بحيث نتمكن في ما بعد باستهداف سوقا ثالثة، لا سيما أن الجانبين العربي والبرازيلي بحاجة للوصول إلى أسواق أخرى سواء في أفريقيا أو أسواق أخرى مختلفة حول العالم، وهذا يحتاج إلى إحداث نقلة نوعية تقوم على المعرفة والتكنولوجيا في الجانب الزراعي، وفي إنتاج الغذاء".

وأوضح حنفي أن "الدول العربية لديها قدراتها الاستثمارية بصرف النظر عن أننا نواجه بعض المشاكل على صعيد انخفاض أسعار النفط، ولكن لا يزال لدينا القدرة على الاستثمار في القطاع الغذائي ليس فقط لخدمة الدول العربية ولكن لخدمة أفريقيا بأكملها. لذا، عندما نتحدث عن هذا الامر، نحتاج إلى خبرة الجانب البرازيلي في هذا النوع من هذه الأنشطة".

دعم صغار المنتجين

وقال: علينا القيام بنوع من التشبيك سواء بين صغار المنتجين في البرازيل وبين التجار في البلدان العربية الامر الذي يمكننا من تجنب الاعتماد على الوسطاء الذين غالبا ما يحققون فائدة كبيرة من جراء هذا الواقع. ولهذا فاننا بحاجة إلى شراكة حقيقية عبر الربط البحري حيث تكون في كثير من الحالات، تكلفة النقل عقبة في ما يتعلق بانجاز الأعمال التجارية.

وقال: من هذا المنطلق ينبغي العمل على إنشاء مناطق للتخزين، وكذلك إنشاء الصوامع والقاب، اضافة الى إنشاء الموانئ الكبرى في البرازيل والدول العربية، بما يؤدي الى ربط سلعي ضخم بين البلدان العربية والبرازيل.

توظيف البحث

وشدد حنفي على أنه علينا توظيف البحث ليس فقط في الإنتاج، بل في الخدمات اللوجستية، وفي سلسلة التوريد، فبالبحث يحقق فائدة للمنتج والمستهلك على حد سواء".

وتطرق حنفي في كلمته الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تدابير سلامة الغذاء

المنتجين، لتمكينهم من بيع منتجاتهم، ولتتمكن الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية من العمل على التوزيع بحيث لا يتم حظر المنتج. نحن بحاجة إلى استمرار سلاسل الإنتاج هذه حتى لا نرى في وقت لاحق نقصاً في أسواق المنتجات المركزية، والتي لا تزال تعمل بشكل طبيعي قدر الإمكان".

كما اعتبرت وزيرة أن الأموال ستصل إلى مزارعي المنتجات الغذائية والزهور والألبان، فضلاً عن التعاونيات الأصغر التي تديرها الأسر عبر "كوناب" أي شركة الإمدادات الوطنية.

الإيثانول

وأشارت وزيرة كريستينا إلى أن "العلم والبحث العلمي هو الحليف الأكبر لنا"، وقالت إنها أوكلت إلى مختبرات Embrapa (شركة البحوث الزراعية البرازيلية) عملية تحليل اختبارات الكورونا. وأضافت أن Embrapa لديها مختبرات في 27 مدينة مختلفة، مع 108 موظفين متخصصين في هذا المجال. موضحة أنه من خلال نشر هذه الشبكة بأكملها، فإننا نتوقع الحصول على أكثر من 76000 اختبار يتم تحليلها يوميا، كما يمكن لهذا أن يضاعف القدرة الوطنية.

وقالت كريستينا إن وزارة الزراعة والجهات الحكومية الأخرى انضمت للمشاركة إلى جانب منتجي السكر والإيثانول لصناعة مواد التعقيم والمطهرات.

نقاش عبر الويب

وركز رئيس الغرفة العربية البرازيلية روبنز حنون في مداخلته على أهمية تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية العربية البرازيلية. وأكد أنه على الرغم من أن مكاتب الغرفة مغلقة، لكننا مع ذلك نعمل أكثر من أي وقت مضى من المنزل، حيث يقوم موظفونا بعمل مميز، بهدف الحفاظ على تدفق البضائع دون عوائق ودون أي تأخير. ولقد شهدنا تحسناً كبيراً في هذا الإطار، حيث نخطو خطوة مهمة إلى الأمام، ولهذه الغاية نحن بصدد إصدار الشهادات والتصديق عليها عبر الإنترنت في العديد من البلدان، الأمر الذي يساهم في خفض التكاليف ويقلل أوقات انجاز المعاملة من سبعة أيام إلى يوم واحد، وهذا أمر في غاية الأهمية".

وقالت الوزيرة كريستينا إنه في مثل هذه الأوقات، يصبح التعاون الدولي أكثر أهمية، مؤكدة أنه لقد حان الوقت لإظهار التضامن والعمل بشكل مسؤول تجاه هدفنا المشترك المتمثل في زيادة السلامة والحصانة والتغذية والرفاهية العامة للناس حول العالم. وشددت على أن البرازيل تلتزم بقواعد سلامة الأغذية بدقة.

وقالت: كان لدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به في بداية انتشار الوباء، حيث هناك جهد متضافر بين القطاعين الخاص والعام، لإشراك العاملين في الصناعات الأساسية - وهذا يشمل الإمدادات الغذائية - لمواصلة العمل ضمن الوضع الطبيعي وبأمان قدر الإمكان".

ووفقاً للوزيرة، فإن هذه السلامة تستلزم النقل الجماعي السليم، والعناية القصوى في صناعة معلبات اللحوم، من خلال توفير معدات حماية فردية للعامل، بالإضافة إلى غرف خلع الملابس والكافيتريات المطهرة. وتابعت: "تحتاج إلى العمل معاً حتى تتمكن من تجاوز ذلك بأمان، حتى يتمكن عمالنا من الاستمرار في العمل".

الخدمات اللوجستية

كما تطرقت الوزيرة إلى الجانب اللوجستي للزراعة وتربية الماشية. وقالت إن وزارة الزراعة تعمل مع وزارة البنية التحتية للتأكد من حصول سائقي الشاحنات على الدعم الذي يحتاجونه للعمل بأمان، وضمان توزيع المنتجات. وقالت: "لا فائدة من الحفاظ على استمرار الصناعة إذا لم نتمكن من توصيل المنتجات إلى أرفف المتاجر الكبرى، أو إلى الموانئ البحرية حتى يتمكنوا من الوصول إلى البلدان التي نصدر إليها".

مساعدة صغار المزارعين

وأضافت وزيرة الزراعة البرازيلية إن هناك مخاوف كبيرة فيما يتعلق بالمنتجات وتوريدات الزهور، وهي أكثر القطاعات تضرراً في الوقت الحالي، لأن الإنتاج لا يزال مستمراً، ولكن الطلب ضعيف، حيث أنه يتم إغلاق الحانات والمطاعم والفنادق.

ووفقاً لكريستينا، "سيتم توفير 500 مليون ريال برازيلي لهؤلاء

العربية - البرازيلية، ورئيس مجلس إدارة المركز الإسلامي للأغذية مروان الجارم، ورئيس كومو للصناعات الزراعية التعاونية أرتون جاليناري، ومدير إدارة الاتفاقات الدولية بوزارة التجارة والصناعة مايكل جمال.

وفي ختام الندوة قالت الوزيرة تيريزا كريستينا: "لا تشعر أبدًا بالإحباط بسبب العقبات. بغض النظر عن مدى صعوبة الشدائد، فمع كل عقبة، هناك خطوة إلى مكان أفضل، لذلك لا معنى للتراجع في قاموسنا إلا إذا رضخنا له".

وقال: إلى جانب وزارة الزراعة، نقوم بوضع ضوابط أكثر صرامة لسلامة الأغذية. هذه الإجراءات تؤدي إلى شراكة أكثر إحكاما، وهذا يعني أن شركائنا العرب يمكنهم الاطمئنان.

ودعا السيد حنون المتابعين الى ندوة عبر الانترنت تنظمها الغرفة قريبا حول اللوجستيات الدولية، في الساعة 9 صباحًا يوم الأربعاء 15 نيسان (أبريل) 2020، على ان يتم الاعلان عن مزيد من التفاصيل لاحقاً على موقع غرفة التجارة العربية البرازيلية. كذلك كانت مداخلات لكل من تامر منصور أمين عام الغرفة

WEBINAR
Câmara Árabe

Câmara de Comércio
Árabe Brasileira
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

أكثر من 800 مشاهد شاركوا في البث الحي للندوة
الحوارية التي نظمها #الغرفة_التجارية_العربية_البرازيلية
لأول مرة عبر #الإنترنت، تحت عنوان "البرازيل والدول العربية. سلسلة
الإمدادات الغذائية، الرؤى والتحديات الراهنة



PROMINENT IDEAS & DISCUSSIONS AT THE VIRTUAL SEMINAR "COVID 19 IMPLICATIONS AND IMPACT ON ARAB AND INTERNATIONAL FOOD SECURITY"

The Arab-Brazilian Chamber of Commerce organized jointly with the Union of Arab Chambers a virtual seminar on the implications of COVID 19, and its impact on Arab and international agricultural and food security, live on the Zoom application on Wednesday, April 8, and participated in the symposium, Ms. Teresa Cristina, Brazilian Minister of Agriculture, Livestock and Supplies. Dr. Khaled Hanafi, Secretary General of the Union of Arab Chambers. Mr. Robins Hannun, President of the Arab-Brazilian Chamber of Commerce.

The discussion and dialogue was moderated by Mr. Tamer Mansour, Secretary General and Executive Director of the Arab-Brazilian Chamber of Commerce. The symposium received follow-up to more than 800 people from the Arab countries and Brazil.



In this context, **Brazilian Minister of Agriculture Tereza Cristina** spoke, confirming that the Brazilian Ministry of Agriculture is working to provide supplies, pointing out that the Arab countries are one of the ministry's priorities when it comes to foreign markets amid the Covid pandemic 19.

The Brazilian minister stressed that "Brazil and the Arab countries must join hands to

find a solution to reduce transportation costs, especially through maritime shipping," explaining that "the coronavirus will eventually fade, and we need more understanding about opening up to other products. We need to work on "Further diversification of the product. And as far as Brazil is concerned, we are doing our best to keep our market open, efficient and reliable."

Minister Cristina pointed out that as a result of her tour to Egypt, Saudi Arabia, Kuwait and the United Arab Emirates last year, it was agreed to export many products from Brazil to those four countries, as well as the Kingdom of Morocco.

She added: "I made a very successful visit, and surely we can do more."

She explained that the epidemic prompted her to postpone a trip to Saudi Arabia, which was scheduled to take place before the end of this year "but at the present time we can

devise a more active strategic plan for the Brazilian-Arab trade, which we would like to promote more and more, and I am putting myself in disposal so that we can exchange Information and going out with the other side, the Arab side, with new ideas and solutions for our relationship, whether as business partners or as friends."

Minister Tereza Cristina explained that the ministry's inspection and control activities are continuing as usual to ensure that food safety standards, whether for humans or for animals, are met.

"We are working with international partners to make sure that we live up to our role as a supplier of quality food to the world," she said.

She explained that a number of Brazilian products have obtained the green light for export to Arab countries in the past few months, calling for continuing to work with Brazil to simplify the issuance of certificates, and added: "Once the Corona crisis ends, we will be able to make a greater contribution to our partners in the Arab world."



Dr. Khaled Hanafy: Strategic Alliances

The Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, spoke at the

symposium, noting at the beginning of his speech the role played by the Arab-Brazilian Chamber in terms of keeping pace with the situation with regard to supply chains for food and food security, as well as in terms of developing the reality of business and trade between Brazil and the Arab countries.

Dr. Hanafy pointed at the importance of the symposium, and stressed that the new Corona virus created new challenges related to food security and business, as well as in relation to the reality of investment in various countries.

He stressed that the trade relations between Brazil and the Arab countries have started to grow prominently in the past few years, especially in the agricultural and food domains, but despite this we cannot say that it has reached what we aspire to, because the volume of trade exchange is still at a level lower than we want it to be at, compared to the size of Brazil's GDP and the GDP of the Arab world, so to develop that we need to do two basic things, the first and it has to do with maintaining our trade relations to avoid the deterioration of the Arab-Brazilian trade volume, which is currently about \$15 billion, where we need to avoid any deterioration in this size in the future for the benefit of both sides, whether for the Arab side because we are able to access products that come from Brazil, or for Brazilian producers who need Arab markets.

He continued: As for the second issue, there is no doubt that we need to change the current business style. We need to move the relationship from a simple commercial relationship based on import and export, to bring it to a strategic alliance relationship.

Hanafy pointed out that before the appearance of the Corona virus, he had meetings earlier in São Paulo and Brasilia, where he stressed in front of the economic

figures and the officials he met, that we need to think about a different kind of relationship, and with the emergence of the Corona virus, we must transform to build a strategic relationship that depends more on having some type of value-added activities.

Cooperation in the field of food industries

Hanafy explained that we need to have types of activities with added value in the field of food industries and even in industrial businesses, as well as in terms of trade in foodstuffs, which are very important for both sides.

He pointed out that the Arab side imports traditional products from Brazil, such as poultry, meat, grains, etc. But today we have to think about new activities, and therefore we need to think about a different pattern on the subject of the supply chain between Brazil and the Arab countries, where we need to have the supply chain equipped with an advanced transportation system, in addition to the presence of strategic ports on both sides.

He stressed that "investment in the agricultural sector is vital for the Arab countries, and therefore the Brazilian investment in the agricultural sector must be an added value for the Arab countries, so that we can later target a third market, especially since the Arab and Brazilian sides need to access other markets, whether in Africa or other different markets around the world, this needs to make a qualitative shift based on knowledge and technology in the agricultural aspect and in the production of food. "

Hanafy added that "Arab countries have their investment capabilities, regardless of that we are facing some problems in terms of low oil prices, but we still have the ability to invest in the food sector not only to serve Arab countries but to serve Africa as a whole. So, when we talk

about this matter, we need the Brazilian side's experience in this type of activity. "

Support for small producers

He said: We have to do a kind of networking, whether between the small producers in Brazil and the merchants in the Arab countries, which enables us to avoid relying on intermediaries who often achieve a great benefit from this reality. That is why we need a true partnership via maritime connectivity, where in many cases the cost of transportation is an obstacle to doing business.

Dr. Hanafy added: From this standpoint, we should work to establish storage areas, as well as the construction of silos and domes, in addition to the establishment of major ports in Brazil and Arab countries, which leads to a huge commodity link between Arab countries and Brazil.

Research employment

Hanafy stressed that we must employ research not only in production, but also in logistical services, and in the supply chain, because research brings benefit to both the producer and the consumer.

Hanafy discussed in his speech, the reality of small and medium-sized enterprises that will be affected more than others by the consequences of Corona, calling on the governments to support them and provide the elements of resilience to them.

He pointed out that as a result of the cooperation between the Union of Arab Chambers and the Arab Brazilian Chamber, we succeeded in putting the article of maritime linking between Brazil and the Arab countries

on the agenda of the Arab leaders' summit, and the mission was entrusted to the League of Arab States to follow up the file. We were supposed to meet during the current April in Brazil to follow up on the discussion of this issue, but due to the current situation the meeting has been postponed to a later time, it will be decided soon in cooperation with our partners in Brazil, especially the Arab-Brazilian Chamber headed by our friend Rubens Hannun and the Secretary General of the Chamber, Mr. Tamer Mansoor.

The Fourth Industrial Revolution

Hanafy revealed that the Union of Arab chambers in cooperation in cooperation with the Brazilian Arab Chamber are organizing an important conference in the city of Sao Paulo during the month of November. The conference will discuss ways to benefit from the fourth industrial revolution in improving the business environment between the Arab and Brazilian sides.

At the end of his speech, Hanafy thanked the Brazilian Minister of Agriculture Tereza Cristina and the Arab-Brazilian Chamber, noting that the Union of Arab Chambers as a representative of the private sector in the Arab countries will work to draw a vision that will serve as a road map to enhance the relationship and strategic partnership between the Arab countries and Brazil, provided that It will be presented during the meeting scheduled for next November.

Mercosur

From an international point of view, Minister Tereza Cristina said she is holding videoconferences with agriculture ministers from all over South America, to discuss the regulatory adjustments and to ensure that

goods and food continue to flow smoothly via land across the region during the epidemic. She said, "Although road borders are closed to foreign travelers, there are no restrictions on agricultural goods."

Food safety measures

Minister Cristina said that at such times, international cooperation becomes more important, stressing that it is time to show solidarity and act responsibly towards our common goal of increasing safety, immunity, nutrition and the general welfare of people around the world. She stressed that Brazil adheres to strict food safety rules.

She added: We had a lot of work to do in the beginning of the spread of the epidemic, as there is a concerted effort between the private and public sectors, to involve workers in basic industries - this includes food supplies - to continue to work within the normal situation and as safely as possible.

According to the minister, this safety necessitates proper mass transportation and the utmost care in the manufacture of canned meat, by providing individual protection equipment for workers, in addition to dressing rooms and disinfected cafeterias. And she added: "We need to work together so that we can safely bypass this, so that our workers can continue to work."

Logistics services

The Minister also touched on the logistical side of agriculture and livestock. She said that the Ministry of Agriculture is working with the Ministry of Infrastructure to ensure that truckers get the support they need to work

safely, and ensure the distribution of products. "There is no point in keeping the industry going if we cannot deliver products to supermarket shelves, or to seaports so that they can reach the countries we export to," she said.

Helping small farmers

The Brazilian Minister of Agriculture added that there are great concerns regarding products and flower supplies, which are the most affected sector at the present time, because production continues, but demand is weak, as bars, restaurants and hotels are closed.

According to Cristina, "500 million Brazilian riyals will be provided to these producers, to enable them to sell their products, and for federal, state and local governments to work on distribution so that the product is not banned. We need to continue these production chains so that we do not later see a shortage of central product markets, which are still operating as normal as possible."

The minister also considered that the money will reach farmers of food products, flowers and dairy, as well as smaller family-run cooperatives through "Konab", i.e. the national supply company.

Ethanol

"Science and scientific research is our greatest ally," said Minister Cristina, adding that she had entrusted the Embrapa (Brazilian Agricultural Research Corporation) laboratories to analyze corona tests. She added that Embrapa has laboratories in 27 different cities, with 108 employees specialized in this field. She explained that by deploying this entire network, we expect to receive more than

76,000 tests that are analyzed daily, and this could double the national capacity.

Cristina said that the Ministry of Agriculture and other government agencies have joined together with producers of sugar and ethanol to manufacture sterilization materials and disinfectants.

Web Talk

In his intervention, President of the Arab-Brazilian Chamber, Rubins Hannun, focused on the importance of exchanging experiences and enhancing Arab-Brazilian strategic partnerships. He stressed that although the Chamber's offices are closed, we nevertheless work more than ever from the house, where our employees do a distinguished job, with the aim of maintaining the flow of goods without obstacles and without any delay. We have seen significant improvement in this framework, as we take an important step forward, and to this end we are in the process of issuing and certifying them online in many countries, which contributes to lower costs and reduces transaction completion times from seven days to one day, and this is something that is very important".

He said, along with the Ministry of Agriculture, we are setting more stringent food safety controls. These measures lead to a tighter partnership, and this means that our Arab partners can be reassured.

Mr. Hannun called on the followers to an online seminar organized by the Chamber soon on international logistics, at 9 am on Wednesday 15 April 2020, with more details to be announced later on the website of the Arab Brazilian Chamber of Commerce.

Also, there were interventions by Tamer Mansour, Secretary-General of the Arab-

Brazilian Chamber, Chairman of the Board of Directors of the Islamic Center for Food, Marwan Al-Jarem, Chairman of Kwamu for Cooperative Agricultural Industries, Arton Gallenari, and Director of the Department of International Agreements at the Ministry of Trade and Industry Michael Jamal.

At the end of the symposium, Minister Tereza Cristina said: "You never feel frustrated by the obstacles. No matter how hard the adversity is, with every hurdle, there is a step to a better place, so it makes no sense to back down in our dictionary unless we give in to it."

WEBINAR
Câmara Árabe

Câmara de Comércio
ArabeBrasileira
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية



**أكثر من 800 مشاهد شاركوا في البث الحي للندوة
الحوارية التي نظمتها #الغرفة_التجارية_العربية_البرازيلية
لأول مرة عبر #الإنترنت، تحت عنوان "البرازيل والدول العربية، سلسلة
الإمدادات الغذائية، الرؤى والتحديات الراهنة**



الصقر رئيساً جديداً لغرفة تجارة وصناعة الكويت



في أول جلسة للمجلس بتشكيلته الجديدة، زكى مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر لرئاسة الغرفة. جاء ذلك في أعقاب اجتماع الهيئة العامة للغرفة الذي عقد بتاريخ 31 مارس (آذار) الماضي، والذي أعلنت فيه لجنة الإشراف على الانتخابات فوز 12 مرشحاً، إثر اعتذار 4 مرشحين عن عدم استكمال ترشحهم على وقع إجراءات تطويق فيروس «كورونا»، مما جعل عدد المرشحين مساوياً للذين كان مطلوباً انتخابهم في 25 مارس الماضي لشغل نصف مقاعد مجلس الإدارة. وإلى جانب سجله الحافل في مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة، يشغل الصقر عدة مناصب، محلياً وإقليمياً وعالمياً، إذ يتولى رئاسة مجلس العلاقات العربية والدولية منذ أغسطس (آب) 2009. فضلاً عن رئاسته البرلمان العربي بين عامي 2005 و2009. وكان الصقر نائباً بارزاً بمجلس الأمة بين عامي 1999 و2009. وشغل خلال تلك الفترة رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، كما

كان عضواً بمجلس 2012. وقد تولى الرئيس الجديد للغرفة رئاسة تحرير جريدة «القبس» من 1983 حتى 1999. وحصل على عدة جوائز تقديراً لدوره الصحافي، آخرها جائزة شخصية العام الإعلامية لجائزة دبي للصحافة العربية عام 2019.

الاحتياطات الأجنبية المصرية تستوعب صدمة الاسواق الدولية

لتغطية واردات البلاد لمدة 8 أشهر، متخطياً بذلك المعدلات الدولية التي لا تزيد في بعض الدول عن 3 شهور فقط.



كشف البنك المركزي المصري عن أن الاحتياطات الدولية للنقد الأجنبي التي بحوزته تستوعب صدمة الأسواق الدولية، بعدما سجلت نحو 40 مليار دولار نهاية مارس الماضي. وقام المركزي المصري باستخدام نحو 5.4 مليار دولار من حصيلة احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس، وذلك لتغطية احتياجات السوق المصري من النقد الأجنبي وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع استراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

ووفقاً للمركزي المصري، فإن الزيادة القياسية التي تحققت في الاحتياطي النقدي الأجنبي عبر السنوات الثلاث الماضية ووصوله إلى ما يزيد عن 45 مليار دولار لأول مرة في تاريخ مصر كان أحد أسس ثبات واستقرار الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل أكبر الصدمات التي يعاني منها أكبر الاقتصادات العالمية. وعلى الرغم من التغيير في الاحتياطي الذي حدث خلال شهر مارس، توقع المركزي المصري، أن يكفي الاحتياطي الموجود

لبنان يطالب المجتمع الدولي بدعمه مالياً لتخطي الانهيار الاقتصادي



باريس نهاية العام الماضي تشكيل حكومة «فاعلة وذات صدقية» تجري إصلاحات «عاجلة» لتقديم أي مساعدة مالية للبنان. وأوضح عون أن لبنان كان يستعد لإطلاق ورشة عمل لمعالجة أزماته الاقتصادية والمالية والاجتماعية حين ضرب وباء كوفيد 19 العالم، فاضطر الى إعلان حالة طوارئ صحية، وهو ما فرمل إلى حد ما انطلاقتها، وفاقم من أزماته، وأضاف إليها أزمة الصحة. ويرزح لبنان اليوم تحت ديون تصل قيمتها إلى 92 مليار دولار، وهو ما يشكّل نحو 170 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد أند بورز»، حيث تعدّ هذه النسبة من الأعلى في العالم.

دعا رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون المجتمع الدولي، إلى دعم لبنان مالياً لمساعدته على تخطي الانهيار الاقتصادي الحاد الذي يشهده منذ أشهر، وفاقمه انتشار وباء فيروس كورونا المستجد.

وتشهد البلاد منذ أشهر تدهوراً اقتصادياً متسارعاً مع نقص حاد في السيولة، وتراجع كبير في الاحتياطيات الأجنبية مع انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار في السوق الموازية. وبينما كانت الحكومة التي جرى تشكيلها مطلع العام، تتكّبت على وضع خطة اقتصادية وصفتها بالـ «إنقاذية»، وصل وباء كوفيد-19 إلى لبنان، الذي سجّل رسمياً حتى الآن 527 إصابة بينها 18 وفاة.

وأشار عون، خلال اجتماع عقده مع سفراء دول المجموعة الدولية لدعم لبنان التي تضم دولاً أوروبية وعربية، الى أنه «نظراً لخطورة الوضع المالي الحالي، وللآثار الاقتصادية الكبيرة في اللبنانيين وفي المقيمين والنازحين، سيحتاج برنامجنا الإصلاحي إلى دعم مالي خارجي لدعم ميزان المدفوعات ولتطوير قطاعاتنا الحيوية». واشترطت مجموعة الدعم الدولية خلال اجتماعها الأخير في

"موديز": خطة المركزي تدعم سيولة البنوك الإماراتية



الائتمانية؛ سوف يؤجل استقطاع المخصصات اللازمة لامتصاص خسائر الائتمان المستقبلية. وأعلنت الوكالة، عن أن بنوك الإمارات تتمتع بمصداق مالية ضخمة بما في ذلك مستويات الرسطة التي تقدر بمتوسط 14.9% من الأصول الملموسة على مستوى القطاع، كما أن لديها مستويات تغطية صحية على القروض المتعثرة تصل إلى 92 في المئة.

توقعت وكالة التقييم العالمية (موديز)، أن تدعم الخطة الجديدة، التي أعلنتها مصرف الإمارات المركزي في مواجهة تبعات أزمة نقشي فيروس «كورونا» المستجد، والتي تصل قيمتها إلى 256 مليار درهم (70 مليار دولار أو ما يعادل 17% من إجمالي الناتج المحلي للدولة)، سيولة بنوك الإمارات، وكذلك الحد من التأثير السلبي للأزمة على نوعية الأصول المصرفية، وتخفف من تداعيات «كورونا» الاقتصادية.

وبينت الوكالة أن تخفيف القيود المالية على البنوك من رأس المال الوقائي والاحتياطي الإلزامي على مدى الأشهر القليلة المقبلة؛ سوف يعزز وضع السيولة لدى البنوك.

كاشفة أن تيسير هذه المعايير واحتياطيات السيولة من جهة أخرى من الممكن أن يحد من قوة البنوك على المدى الطويل، كما أن طرح معايير محاسبية انتقالية على مستوى احتساب الخسائر

تتامي احتياطات المركزي القطري الى 201.3 مليار ريال



ووفقاً للمقارنات السنوية مع شهر مارس 2019، فقد شهدت الاحتياطات الدولية والسيولة لدى المصرف زيادة بنحو 17.8 مليار ريال، أو ما نسبته 9.7% إلى 201.3 مليار ريال. توزعت تلك الزيادة على بعض مكونات الاحتياطات الدولية لدى المصرف، منها ارتفاع محفظة المصرف من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 32.4 مليار ريال أو ما نسبته 58.2% إلى 88.1 مليار ريال. وانخفاض أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية بنحو 9.7 مليار ريال أو 16.5% إلى 49.2 مليار ريال. وارتفعت مقتنيات المصرف من الذهب بنحو 2.34 مليار ريال خلال عام أو ما نسبته 42% إلى 8 مليارات ريال.

أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي استمرار تتامي الاحتياطات الدولية الكلية بالعملة الأجنبية لمصرف قطر المركزي ووصولها مع نهاية مارس إلى مستوى 201.3 مليار ريال.

وتتكون الاحتياطات الرسمية من أربعة مكونات رئيسية يأتي في مقدمتها: السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والودائع والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات المصرف المركزي من الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة، وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي. ويضاف إلى الاحتياطات الرسمية موجودات سائلة أخرى بالعملة الأجنبية بحيث يشكل الاثنان معاً ما يُعرف بالاحتياطات الدولية الكلية.

ووفقاً لبيانات مصرف قطر المركزي فقد ارتفعت الاحتياطات الرسمية لدى مصرف قطر المركزي مع نهاية شهر مارس بنحو 90 مليون ريال إلى 147.14 مليار ريال، وارتفع إجمالي الاحتياطات الدولية، بما في ذلك السيولة بالعملة الأجنبية بنحو 90 مليون ريال لتصل إلى نحو 201.3 مليار ريال (55.23 مليار دولار)، وهي بذلك قد ارتفعت بنحو 63.6 مليار ريال أو ما نسبته 46.2% عما كانت عليه قبل سنتين في مارس 2018، كما أنها زادت بنسبة 9.7% عما كانت عليه قبل سنة في مارس 2019.

خسائر قطاع الطيران العربي تخفت 23 مليار دولار



ويعتمد التقرير على التقديرات الصادرة عن الاتحاد، والتي بينت أن القيود الصارمة على السفر الممتدة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، ستؤدي إلى تراجع الطلب على السفر على أساس سنوي بنسبة 38% وهبوط الإيرادات إلى حوالي 252 مليار دولار بالمقارنة مع 2019، وأن الهبوط على الطلب سيكون هو الأسوأ خلال الربع الثاني من العام وبواقع 71 في المئة.

ناشد الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، الحكومات في الشرق الأوسط وأفريقيا، التحرك بشكل أسرع لتوفير دعم حكومي لشركات الطيران لديها، بعد أن تخفت قيمة خسائر إيراداتها بسبب جائحة فيروس كورونا 23 مليار دولار.

وفي هذا السياق، أشار نائب رئيس إياتا للشرق الأوسط وأفريقيا محمد علي البكري، إلى أنه سيكون من الصعب للغاية أن تتجو أي شركة طيران دون مساعدة حكومية.

وأصدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي تقريراً جديداً، عن أداء شركات الطيران العالمية، حيث كشف التقرير عن احتمالات كبيرة بخسارة الشركات حوالي 61 مليار دولار من احتياطاتها المالية خلال الربع الثاني من العام الجاري، مع تسجيل خسائر صافية بقيمة 39 مليار دولار.

الأردن: النمو سينخفض بسبب تأثير "كورونا" الشديد على قطاع السياحة



وكان الأردن الأسرع في المنطقة إلى اتخاذ إجراءات قوية، لوقف انتشار الفيروس بفرض عزل مشدد تسبب في توقف قطاعات كبيرة بالاقتصاد.

واتخذ المركزي الأردني سلسلة إجراءات الشهر الماضي، لتخفيف التداعيات من خلال خفض أسعار الفائدة والاحتياطات الإلزامية للبنوك التجارية لضخ سيولة إضافية تزيد على 500 مليون دينار (705 ملايين دولار).

أكد محافظ البنك المركزي الأردني، زياد فريز، أنه من المبكر جداً التكهن بحجم التأثير السلبي على اقتصاد المملكة من إجراءات العزل المشددة، التي بدأت قبل حوالي شهر لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأوضح فريز أن توقعات النمو سابقة لأوانها، وأنه من الصعب التكهن بحجم التأثير السلبي على معدل النمو. لافتاً إلى أن الأزمة نتج عنها هبوط حاد في الطلب والإنتاج، كاشفاً أن قطاع السياحة الذي كان مزدهراً تضرر بشدة ويحتاج إلى عام على الأقل للتعافي. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع أن ينمو اقتصاد الأردن بحوالي 2.1% في 2020 وأن يرتفع تدريجياً في الأعوام القليلة القادمة ليصل إلى 3.3% في المئة.

ويخشى الأردن من أن يؤدي تأثير الأزمة على قطاع السياحة، الذي يدر حوالي 5 مليارات دولار سنوياً، إلى خفض توقعات النمو ويعمق تراجعاً اقتصادياً وتباطؤاً في الاستهلاك المحلي كان واضحاً حتى قبل تفشي فيروس كورونا. وقال فريز إنه مضى حوالي شهر الآن والاقتصاد الأردني شبه متوقف.

فيتش تمنح الكويت تصنيفاً ائتمانياً AA



وتوقعت أن تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.7 مليار دينار كويتي (9.21 مليار دولار) في السنة المالية الجارية مما يعكس الافتراضات الأساسية للوكالة بأن يصل سعر خام برنت نحو 35 و45 دولاراً للبرميل في عامي 2020 و2021 على الترتيب.

منحت وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني، دولة الكويت تصنيفاً ائتمانياً سيادياً عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. ووفقاً للوكالة فإن الأوضاع المالية والخارجية بشكل استثنائي للكويت تمثل نقاط القوة لتصنيفها الائتماني السيادي، يقابلها بشكل متزايد العجز المؤسساتي والبطء في معالجة تحديات تمويل الموازنة العامة الناشئة عن الاعتماد الكبير على النفط.

وقدرت الوكالة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 529 مليار دولار، تمثل 472% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى بين الدول المصنفة من الوكالة. مبيّنة أن تلك القيمة تتضمن صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة والمقدر بنحو 489 مليار دولار، وتزايد قيمة هذا الصندوق باستمرار نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو 10% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

تدابير مالية غير مسبقة في المغرب لدعم الاقتصاد



والنفقات الخاصة بدعم التماسك الاجتماعي.

كما تستثنى نفقات التسيير والاستثمار الضرورية التي تكتسي طابعاً عاجلاً. وتم تبرير هذه التدابير بتداعيات كورونا على الاقتصاد والمالية العمومية، بعد توقف نشاط صناعة السيارات والنسيج والسياحة، بما لذلك من تأثير على الإيرادات الجبائية والجمركية.

يتجه المغرب نحو اتخاذ تدابير غير مسبقة على مستوى الموازنة من أجل مواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد والمواطنين. ويقضي مشروع المرسوم المزمع إقراره بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي، ووقف بعض النفقات، وهو ما يؤشر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها المملكة.

ويجيز المشروع لوزير الاقتصاد والمالية، محمد بنشعبون، تجاوز سقف الاقتراض الخارجي الذي كان حدد من قبل البرلمان قبل انتشار كورونا عند 3.1 مليارات دولار. ويتمثل الإجراء الثاني في تعليق جميع الالتزامات بالنفقات وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية.

وتستثنى من هذا التدبير نفقات الموظفين والنفقات الخاصة بقطاعات الصحة والأمن ونفقات معالجة تداعيات فيروس كورونا، والنفقات الخاصة بالماء والكهرباء والاتصالات، ونفقات الدعم ومنح الطلبة

تهاسك الاقتصاد السعودي باحتياطات ضخمة تتجاوز 497 مليار دولار



تلك الموجودات تشير إلى انخفاض - على أساس شهري - في فئة «إيداعات في مصارف أجنبية» بنحو 4 مليارات دولار، مع تراجع طفيف في فئة «أوراق مالية أجنبية» خلال الشهر ذاته. وترى «جدوى للاستثمار» وفقاً لحساب تقديراتها أن حجم الاحتياطات الأجنبية الحالية لدى البنك المركزي السعودي «ساما» بإمكانه تغطية نحو 47 شهراً (4 أعوام) من واردات المملكة، بواقع 10.5 مليار دولار من السلع والمنتجات التي تستوردها المملكة كل شهر.

أظهر تقرير اقتصادي صادر عن شركة جدوى للاستثمار (المرخصة من هيئة السوق المالية) حول تطورات الاقتصاد الكلي للسعودية، تماسك الاقتصاد الوطني في المملكة في ظل الطرف الاستثنائي الذي يعصف بالاقتصاد العالمي المتأثري من تداعيات تفشي فيروس «كورونا».

وكشف التقرير أن الاحتياطات المالية لدى المملكة تكفي لتغطية الواردات السعودية بواقع 4 أعوام (47 شهراً).

ويأتي مؤشر الملاءة المالية السعودية في ظل التطورات غير المسبوقة التي نجمت عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وسط إعلان الحكومة عن مجموعة من حزم التحفيز بهدف دعم القطاع الخاص، مع تركيز خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد المحلي.

وأظهر التقرير انخفاض احتياطي مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» من الموجودات الأجنبية في فبراير (شباط) مقابل يناير (كانون الثاني) ليصل إلى 497 مليار دولار، مبيناً أن تفاصيل

"موديز" تعدل نظرتها من مستقرة الى سلبية للأنظمة المصرفية الخليجية



فيروس "كورونا" سيؤدي على الأرجح إلى زيادة في التعثر في سداد قروض البنوك وتنامي مخصصات خسائر القروض. وتتوقع موديز أن يكون النمو الاقتصادي أكثر تضرراً في كل من السعودية والإمارات والبحرين وعمان، في حين تتوقع استقراره في قطر وأن يكون عند نحو 2% في الكويت.

عدلت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني نظرتها من "مستقرة" إلى "سلبية" للأنظمة المصرفية في السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، مع إبقائها على نظرتها السلبية للنظام المصرفي العماني، وذلك على خلفية انهيار سعر النفط وتفشي فيروس "كورونا".

ووفقاً للوكالة فإن أسعار النفط نقل كثيراً عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه لتحقيق التوازن في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيضغط ذلك على الإيرادات الحكومية ويؤدي إلى تخفيضات في الانفاق، مما سيقوض النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطية التي تمارس البنوك أغلب أنشطتها فيها.

وستشهد البنوك انخفاضاً في تدفق الودائع، إذ تشكل الإيرادات الحكومية القدر الأكبر من الودائع في أغلب النظم المصرفية بدول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب "موديز" فإن تراجعاً في نشاط الأعمال بسبب القيود على الحركة الرامية إلى الحد من انتشار

ارتفاع احتياطي تونس من النقد الأجنبي

كلية، علاوة على تراجع عمليات المبادلة بين الدينار التونسي وبقية العملات الأجنبية خصوصاً اليورو والدولار.



كشف البنك المركزي التونسي عن تحسن مخزون البلاد من النقد الأجنبي خلال هذه الفترة متجاوزاً الأرقام المسجلة طوال السنوات الماضية، حيث بلغ أكثر من 20 مليار دينار تونسي (نحو 7.1 مليار دولار)، مستفيداً من انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتراجع الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي، ودخول معظم المؤسسات التونسية في حالة شلل اقتصادي، نتيجة انتشار وباء "كورونا".

وبلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية 20.171 مليار دينار تونسي، في حين كان خلال الفترة نفسها من السنة الماضية لا يزيد على 14.5 مليار، وهو ما مكن من تغطية أكثر من 115 يوم توريد.

وتعود أسباب تحسن احتياطي النقد الأجنبي إلى انخفاض كميات العملة الصعبة التي كان يضخها البنك المركزي في السوق المالية لتعديل أسواق الصرف، وتراجع إقبال صغار المستثمرين وأصحاب المهن الصغرى والمتوسطة على القروض البنكية، وتقلص الطلب على العملة الأجنبية لتمويل عمليات التوريد خصوصاً من دول الاتحاد الأوروبي التي أغلق كثير منها حدوده ودخل في عزلة شبه

المركزي السوداني يتصدى لانهايار الجنيه المستهر



حتى لا تتعرض للانهايار .

وسيلجأ المركزي إلى تنظيم سوق الذهب وتصديره وضمان وصول عائداته إلى البنك المركزي، كذلك هناك حملات ضد الاتجار بالعملة أسفرت عن تجميد حسابات نحو 100 من المتعاملين في العملة بطريقة غير شرعية.

يشهد الجنيه السوداني منذ 3 أشهر تدهوراً سريعاً، حيث انخفضت قيمته بأكثر من 100 في المائة أمام الدولار، الذي بلغ سعره في السوق الموازية 130 جنيهاً، فيما سعره الرسمي في البنك المركزي 55 جنيهاً.

وانعكس انخفاض قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار طيلة الفترة الماضية؛ على أسعار السلع الأساسية والضرورية، التي ارتفعت بنسبة تصل إلى 500 في المائة، مما زاد معاناة المواطنين في المعيشة.

وفي حين تسود المخاوف من أن يشهد الجنيه السوداني تدهوراً أكبر خلال الفترة المقبلة، في ظل ضعف احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي والإنتاج الثابت من الذهب والزراعة، كشف المركزي السوداني ترتيبات يجريها البنك حالياً لوقف هذا التدهور للعملة

ستاندرد اند بورز تعدّل التصنيف الائتماني للبحرين وسلطنة عمان



جيرانها سيقدمون في الوقت المناسب الدعم في ظل وضع تتسم فيه اسعار النفط بالانخفاض.

كذلك أظهرت الوكالة أنه على الرغم من جهود زيادة العائدات غير المرتبطة بالطاقة، فإن إيرادات البحرين تظل معتمدة على النفط، ومن ثم شديدة التأثر بصدمات أسعار الطاقة. مبينة أنها لا تتوقع أن تقوم حكومة البحرين بإجراء تخفيضات كبيرة على الإنفاق على الرغم من صدمة سعر النفط.

عدلت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين، حيث خفضت تصنيف سلطنة عمان إلى (BB-) بفعل ارتفاع المخاطر الخارجية والمديونية، مع نظرة مستقبلية سلبية، متوقعة أن يزيد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في 2020 الضغوط المالية والخارجية على عمان، مما سيؤدي إلى تدهور أسرع في الأوضاع المالية للحكومة.

وأعلنت الوكالة عن أن مستحقات الدين الخارجي الكبير في 2021-2022، بجانب ارتفاع عجز الميزانية، قد يعززان الضغط على صعيد التمويل وتكاليف الاقتراض بالنسبة لسلطنة عمان.

ورأت أن النظرة المستقبلية السلبية تعكس المخاطر على الرغم من خطط الضبط المالي متوسطة الأجل للسلطنة، وإن التنفيذ قد يكون غير كاف لكبح ارتفاع الديون، مشيرة إلى أن هيكل الدين العماني عرضة بشدة للتأثر بتراجع معنويات المستثمرين الأجانب في ظل حالة ضبابية جزئية ناجمة عن وباء كوفيد-19.

وبالنسبة للبحرين، فقد عدلت "ستاندرد آند بورز" النظرة المستقبلية للبحرين إلى مستقرة من إيجابية بفعل توقعات بانخفاض سعر النفط، مانحة البحرين تصنيف (B+/B).

وكشفت عن أن النظرة المستقبلية المستقرة ترجع إلى توقعات بأن

صندوق النقد يتوقع نهوا سلبيا للاقتصادات العالم في 2020



الاقتصادي شديد بالفعل وسيظل كذلك، ولكن كلما تعجل وقف انتشار الفيروس ازدادت سرعة التعافي وازدادت صلابته". وختمت: إننا نمر بظروف استثنائية. وهناك العديد من البلدان التي تتخذ بالفعل إجراءات غير مسبقة. ونحن في صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع بلداننا الأعضاء، سنفعل الأمر ذاته. فلنوجد صفوفنا خلال هذه الأزمة الطارئة لدعم كل الناس في مختلف أنحاء العالم.

أشارت مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، خلال المؤتمر الهاتفي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين، إلى أن البشرية تكبدت خسائر باهظة حتى الآن من جراء جائحة فيروس كورونا وعلى جميع بلدان العالم أن تعمل معا لحماية شعوبها والحد من الضرر الاقتصادي.

وقالت: لقد حان الوقت للتضامن وهذا هو الموضوع الرئيسي الذي دار حوله اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين.

وتناولت غورغييفا آفاق النمو العالمي بالنسبة لعام 2020، فكشفت عن أن النمو سيكون سلبيا خلال هذا العام "فمن المتوقع على أقل تقدير حدوث ركود بنفس الدرجة من السوء مثلما كان الحال أثناء الأزمة المالية العالمية أو أسوأ. ولكننا نتوقع التعافي في عام 2021. ولتحقيق هذا الهدف، هناك أهمية بالغة لإعطاء الأولوية لإجراءات الاحتواء وتقوية النظم الصحية - في كل مكان. فالتأثير

اتفاق ضخم بـ "تريليون دولار" لإنعاش الاقتصاد الأمريكي



توصل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ إلى اتفاق ضخم لإنعاش الاقتصاد الأمريكي يناهز مبلغ تريليوني دولار. وبحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد أيام من المفاوضات الحثيثة بين الطرفين، سيتم ضخ مبلغ تريليوني دولار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لمحاولة تجنب ركود اقتصادي جراء أزمة كورونا.

ويتضمن الاتفاق إعفاءات ضريبية وتمديد منافع العاطلين عن العمل وغيرها من التحفيزات المالية لمساعدات الأفراد والشركات الصغيرة والكبيرة.

ويستتني الاتفاق الشركات التي يملكها الرئيس الأمريكي ونائبه وأعضاء الكونغرس ومسؤولون في الإدارة الأمريكية وعائلاتهم. وهو تعديل أصر عليه الديمقراطيون في استهداف مباشر للبيت الأبيض وشركات الرئيس الأمريكي وأولاده الذين يملكون شركات تضررت جراء إجراءات العزل الجزئية في البلاد. كما يقدم الاتفاق مبلغ 1200 دولار أمريكي لكل فرد يتقاضى أقل من 75 ألف دولار سنوياً، وذلك بشكل شيكات مصرفية تصل مباشرة إلى منازل الأميركيين.



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan

info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

ARAB DIGITAL TRADE LANDSCAPE: DRIVERS, PERSPECTIVES AND POTENTIALS

Alya Nokkari

Economic Research Department - Union of Arab Chambers



The high prevalence of Internet all over the world and the increased access to sophisticated technologies such as smartphones, tablets and other smart devices, have radically changed the way people deal with trade today and has led to rapid growth in the digital landscape of e-commerce, mainly among B2C platforms. Main Arab traded commodities on such platforms differ across core retail categories, leaving significant room for growth mainly in the categories of e-travel, e-services, digital media, digital advertising, and financial e-services (Fintech), both domestically and across borders.

Today, global e-commerce is worth 28 trillion USD, an increase of 44% over the past five years while B2B e-commerce accounts for more than 86% of this total global e-commerce value. Nonetheless, B2C e-commerce still represents a \$2.9 trillion market worldwide, and is expanding at an annual growth rate of 24%.

In the Arab World, B2C e-commerce has also been flourishing but at a much slower pace, and is progressively amounting to a \$22 billion Market, as Internet penetration rate almost doubled from 27.8% in 2011 to 51.6% in 2019, despite a chaotic and unstable environment which has pervaded the unrest and uprisings in a number of Arab countries.

ARAB DIGITAL TRADE MARKET: GROWTH OF INTERNET AND SOCIAL MEDIA

1.1 Current Arab Internet Landscape

Internet User Penetration Rates in the Arab Region

In 2019, the number of Internet users in the World, was estimated at 4.38 billion and accounted for 56.8% of total population, among which 222 million belonged to the Arab region and accounted for 51.6% of total Arab population, thus standing slightly behind the world's average. Kuwait is in the first place, at 98%, then UAE at 96.9%, Bahrain at 95.9%, Qatar at 95.9% and Lebanon at 91.4%, are therefore among the most active internet users. The increased use of internet came with the increased use of connected devices from tablets to smartphones and smart objects.

Internet Use across Devices

As mentioned previously, Egypt shows the highest levels of time spent online among the Arab countries, as the youth is spending more than 8hrs on their devices on a daily basis, standing above the US average at 6hrs. In second position comes UAE spending around 7 hours and 49 minutes daily, followed by Saudi Arabia with a daily usage amounting to 6 hrs and 45 minutes.

The top devices used frequently in the Arab countries, are smartphones, with a daily usage of 4.58 hrs per person, followed by laptops at 3.28 hrs. The youth also spends around 3.1 hrs on multiple devices at the same time, 2.25 hrs on smart TVs, 1.56 hrs on Tablets and 1.41 hrs on gaming devices.

Source: Deloitte, 2018

1.2 State of Social Media across the Arab Region

Social media user penetration in the Arab world in 2019 stood at an average rate of 41.3%, a figure expected to increase in the next 2 years to 42.9%, with Qatar and UAE, equally standing at 99%. There are currently 316.6 million social media users in the region, and the most popular social media platform is Whatsapp, closely followed by Facebook.

Meanwhile, Jordan and Lebanon have the highest percentage of adults using social media in the world, at 75% and 72% respectively. That compares with 68% in the United States, 60% in the UK and China, and 39% in Japan. However, Lebanon is also among the most active social networking countries for younger users (age 18-36), at 90%.

Most Trendy Social Media Platforms

According to Statista, Egypt has the highest number of Facebook active users at 35 million, followed by Saudi Arabia at 11 million and then UAE at 8.5 million. Whereas, the highest number of Instagram, Twitter and Snapchat active users are concentrated in Saudi Arabia at 12 million, 11 million, and 14 million, respectively. Moreover, males dominate the use of all social media platforms, except in Saudi Arabia where Snapchat female active users are exceeding male users at 6.5 million versus 5.5 million.

WhatsApp

The most popular Arab social media channel, based on usage, is WhatsApp. The reach of the popular messaging application is 67%, ahead of



Facebook at 63% and YouTube at 50%, taking it from the status of “just another messaging application” to a social network in its own right.

Facebook

Since 2012, Facebook has solidified its stronghold in the Arab region with 264% growth in its user base. Egypt remains in the lead with the largest number of active Facebook users at 17 million. Across the wider Middle East and Africa region, 265.4 million people now use Facebook.

One of the key benefits of Facebook is the platform’s mobile-first strategy. It has over 156 million Arab users accessing the network on mobile devices per month. Despite a growth in user base, actual usage of Facebook has been on the decline, as more and more people are shifting to Instagram.

Rise of Instagram

There are 63 million Instagram users in the Arab region, equivalent to 10% of total global users. That means 1 in every 10 Instagram users comes from Arab countries. This is absolutely a massive opportunity for not only regional but also global players targeting the region.

We know that more than 70% of Instagrammers follow a business. Moreover, 75% are estimated to take action after seeing a post, from visiting a website to searching, shopping or telling a friend.

Instagram’s popularity has also contributed to the rise of and demand for Arab social media influencers. Consequently, businesses are competing over hiring them to help reach a wider audience.

Twitter expansion

Twitter, is expanding in the Arab region as it registers significant growth in online video consumption, especially in Saudi Arabia. It is often seen as a medium where audience prefer to receive breaking news and engage in socio-politically relevant conversations.

Saudi Arabia, in fact, is the largest market in the region and the only Arab country to feature in Twitter's list of its top 10 best-performing global markets.

YouTube

YouTube remains mainly a media powerhouse in the Middle East.

Some YouTube channels attract millions, even billions, of viewers: More than 200 channels in the region have over one million subscribers.

More than half of the Arab youth views YouTube on a daily basis. These Millennials are hungry for content, video content at large.

Saudi Arabia is the leader of the pack, with the largest YouTube per capita consumption. The average 15-24-year-old in the Arab world spends 72 minutes a day watching videos online.

II- MAIN ARAB TRADED COMMODITIES ON B2C E-COMMERCE PLATFORMS:

Types of Digital Products across core retail categories

E-commerce

Electronic commerce, commonly defined as the selling and buying transactions of physical goods via a digital channel to a private end user

(B2C), has grown and flourished internationally with the great development of the Internet that provided high efficiency in the transfer and exchange of information.

According to Statista's Indicators, the B2C e-commerce in the Arab region amounted to \$22 billion in 2019, compared to a \$2 trillion in the global market, an increase of 11% compared to last year.

User penetration rate for the whole Arab region stood at 61% on average slightly above the world's average at 51%, with UAE dominating the market at 89%, closely followed by Bahrain at 84%, then Qatar at 82%, and finally Kuwait at 67%.

Meanwhile, Saudi Arabia makes up the largest in terms of revenues at \$7 billion, followed by UAE at \$3.6 billion, both jointly accounting for 60% of the e-commerce market in the region. Then comes Iraq at \$2 billion and Egypt at \$1.8 billion, whom users seem to be spending on higher expensive items, though they are still standing behind in terms of penetration rates.

Arab e-commerce can be divided into four key categories: Electronics & Media, Food (Grocery), Beauty (Personal care), and Fashion (clothing). According to the table, Electronics & Media, Fashion and to a lesser extent, Beauty are the key drivers of e-commerce among young Arabs.

E-services

The e-services market is defined by the sale of online services and digital goods via the internet. With respect to Statista's classification, this category includes event tickets (sport/music/cinema), fitness apps, dating services (matchmaking, online dating) as well as online food delivery.

The e-services market in the Arab region



amounts to \$3.7 billion and is led by the segment of Online Food Delivery. Saudi Arabia and UAE are the main winners in this category, generating \$1.4 billion and \$916 million each respectively, owing them the 18th and 24th rank globally.

However, this category is still relatively small compared to the total value of global retail sales of \$203 billion, thus making Arab e-services market to only account for 2% of the world.

E-travel

The e-travel market represents the sale of online services and digital goods via the internet. The definition includes online travel bookings (package holidays, hotels and vacation rentals) and mobility tickets such as flights, long-distance bus tickets, train travel, and car rentals.

The most used travel e-service in both the Arab region and globally is the Online Mobility

Services, which generates \$28 billion and \$1 trillion in revenues respectively. Egypt and Iraq are dominating the market in this category, ranking at the 29th and 37th position globally respectively.

As a whole, the Arab e-travel services represents almost 3% of the global e-travel market.

Digital Media

Digital Media concerns all audiovisual media contents and applications that are distributed directly over the internet. This includes digital video contents (movies, series), digital music provided as download or internet-stream as well as digital games for different devices and electronically published content such as eBooks, eMagazines or ePapers.

This e-category accounts for \$4.4 billion in the

Arab region compared to \$151 billion globally, thus representing 3% of the global digital media market.

The most used digital content in this category is Video Games, reflecting the overall prominence of online video in the digital life of Arab Internet users. Egypt and Morocco are the main consumers of video content, generating \$766 billion and \$709 billion of revenues respectively, making them rank at the 21st and 23rd position in terms of global revenue.

Digital Advertising

Digital Advertising uses the internet to deliver marketing messages via various formats to internet users. This includes Search Advertising, Social Media Advertising as well as Classifieds.

In the Arab region, Digital Advertising spending amounts to \$3.4 billion, with Social Media Advertising coming on top of the list of total spending in the region, mainly with UAE and Egypt dominating the market. These two countries are the most important economic bases for digital agencies and employees. Thanks to the increasing numbers of digital startups, Egypt represents more than half of the advertising agencies and employees in the region, due to its creative talents in content production, translation resources, low salaries, and its main role as a local content creation hub. The UAE represents 30 percent of advertising companies and employees, which benefit from its economic stability and regional headquarters. The majority of the top agencies in UAE are international media and digital firms based in Dubai.

In parallel, Saudi Arabia is the leader in Search Advertising which attributes the Kingdom the 1st Position in the Digital Advertising market in

the Arab region and 21st position globally. The role of search engines in the research process is instrumental, and dominant worldwide amounting to 98 billion in revenues. Almost 56% of consumers in the UAE, Saudi Arabia and Egypt start their online shopping journeys using search engines as opposed to retailers' websites. They are constantly searching for products and offers online, with peaks in interest during key seasonal shopping events. Google remains the top player in the Middle East and Africa with a huge demand on YouTube advertising in 2017. According to agencies, YouTube Ads is generating a great increase in digital budgets which is used to be allocated to TV advertising. Saudi Arabia is leading the region in the numbers of YouTube reach.

Although the Middle East has a small share in the global advertising sales, accounting for 3.4% percent of the global ad spend, the region has become a hot spot for international companies.

Fintech

Fintech is short for 'Financial Technology', which comprises all types of financial services established online. This includes the following:

Digital Payments: Mobile POS Payments (as Google Wallet, Samsung Pay, via wireless NFC) and Digital Commerce (consumer transactions via Internet: PayPal, credit/debit card)

Personal Finance: Automated Investment services (Robo-advisors), Cross-border Fund Transfers between private users (Digital Remittances)

Alternative Lending: crowdlending (business), Peer-to-peer lending (consumers: for SMES & freelancers)

Alternative Financing: Crowdfunding

(startups), Crowdfunding (equity- and reward-based)

In the Arab region, the fintech sector is penetrating its roots in the countries. Arab fintech, which barely existed a few years ago, is now a \$2 billion market.

According to a report by the State of Fintech, the number of startups offering financial services in the region has also significantly increased by more than the double in the last 5 years, and is expected to increase to 250 by 2020.

Fintech startups have sprung up in 12 Arab countries, yet 3 in 4 startups are based in the UAE, Lebanon, Jordan or Egypt. Four out of 12 countries host 73% of all Arab fintech startups. These four countries represent Arab's potential fintech hubs. The UAE is the most dynamic hub with a 4-year CAGR of almost 60%, and payments are the most popular sector, accounting for half of all Arab-based fintech startups.

One financial technology has enjoyed a dramatically higher level of attention. The market's largest segment in the Arab region is Digital Payments, with a total transaction value of \$70 billion. The figure is still modest compared to other parts of the world standing at \$4 trillion, but momentum is building fast. Egypt's TPAY has been one of the beneficiaries. Launched in 2014 as the region's first open mobile payment platform, it now boasts 673 million users spread over 16 countries.

Fintech is expected to reach 200 Million users by 2023 in the Arab region.

The average transaction value per user in the region is \$584 compared to an average of \$1000 worldwide.

III- OVERCOMING E-COMMERCE CHALLENGES IN THE ARAB WORLD

3.1 Logistics and Delivery Methods

There are high trade barriers in the region which makes it difficult for online retailers to ship products. Moving goods through customs can trap any company in a bureaucratic landscape, especially when you add high tariffs, changing regulations and volatile currency exchange rates.

Another main challenge faced with regards to e-commerce in the Arab Region is the lack of postal addresses. Delivery time has often been the deal-breaker for users wanting to get the product sooner. Using GPS technology for machine learning or automation is virtually impossible in most cities in the region since no home delivery postal system exists. This means there are no street addresses for residential or business locations in the town. Delivery drivers in most cities must be familiar with the city's layouts since locals commonly provide buildings and landmarks as means of navigation. This becomes a hurdle for e-commerce platforms to automate the delivery timings, estimates and planning of these deliveries to be transparent and accurate. E-commerce players have to spend a lot of time, effort and money in finding and working with different logistics partners.

3.2 Payment Methods (Prefer COD)

Digital payment is another area where the region lags behind when compared to developed markets. Except for the UAE, other countries in the Arab world are yet to completely adopt online and mobile payments. According to Payfort's State of Payments 2016 report, credit

card penetration in the Arab countries varies widely from 97% in Kuwait, less than 45% in Saudi Arabia and Qatar, to 15% in Lebanon.

The issue is a lack of confidence – amongst both consumers and merchants – in online payments. According to Biz Report, only 6 percent of Internet users regularly shop online, and almost half (43 percent) of users said they do not purchase online because they don't trust the region's online payments process.

Therefore, the region's e-commerce sector is mainly being held back by cash-on-delivery (COD), which brings up the cost of operations for e-commerce players. About 60 per cent of all online purchases are paid once the goods are delivered and increasingly customers are refusing to hand over cash if they are unsatisfied with an item resulting in pointless delivery costs for the merchant.

Providing incentives and discounts for paying online or via mobile digital wallets is one way to cut down on cash on delivery and help merchants be more efficient and save costs.

3.3 Warehouse storage

Another challenge is warehousing as stocking items can also be difficult when reliable and affordable partners are hard to find, although solutions like Aramex continue to provide for most e-commerce startups. Local warehousing and in-house logistics help companies reduce their rates of undelivered packages and returns, which can be costly due to high import duties in several markets and a regional preference for payment via cash-on-delivery (COD), which can reach 70% of purchases in markets such as Saudi Arabia, Jordan, and Egypt. To mitigate losses,

many companies have improved confirmation, activated an option for credit or debit card payment on delivery, and offered "doorstop trials," in which a customer tries on various sizes while the delivery man waits outside.

3.4 Legislations and Rules related to e-commerce

According to a new study released by the Union of Arab Chambers about the obstacles facing intra-Arab regional merchandise trade transactions, the legislations and rules relating to e-commerce in the country of operation stand as the major obstacle to digital trade.

Among the findings, the stringent constraints on money transfers step up as one of the major aspects of poor regulation measures. Customs procedures comes in the 2nd place, followed by time to cross the borders, the cost of trade, cost and difficulties associated with obtaining trade licenses, besides the new rise in tariff barriers in a number of countries, in addition to the lack of transparency of trade related information, and the impediments pertaining to specifications of commodities.

Additional findings from the study also indicated that out of 92 concerned companies, only 66 have a web site, i.e. 72% responded positively. However, barely 16 of them, i.e. 17.4% use the website for selling and purchasing transactions, while only 39% use other websites to conclude trade transactions, because of the lack of a regulatory environment to facilitate digital trade.

The simplification and digitalization of trade procedures, or digital trade facilitation, is essential to reducing trade costs. Singapore, with its Single Window initiative, reduced processing times from four days to 15 minutes and lowered

the cost of submission per document by 71%. Greater cooperation among the regional peers to implement digital trade facilitation measures simultaneously would be a win-win: these could range from the creation of an electronic single window, or registration of information online, or the implementation of a cross-border paperless trading system.

IV- INITIATIVES/POLICY RECOMMENDATIONS TO SUPPORT THE FUTURE OF ARAB E-COMMERCE

4.1 Fostering adoption via government's efforts

If the industry is to succeed, the governments in the region will have to play a crucial role in promoting e-commerce, to complement the efforts of private companies. One of the major ways to build trust can be enhancing e-governance and digital services.

Most of the countries need to integrate the traditional offline services such as visa programs, transportation services, utility services and more online platforms that can leverage online payment gateways to provide efficient services to the local population. There should be concrete efforts from the government to work in conjunction with the regional and international firms to boost e-commerce in the Middle East, so that they can keep up with the rest of the world.

4.2 Staying ahead of the curve: A promising future

Digital wallets and mobile payments are rapidly evolving in order to enhance the experience for both customers and business

owners. That means that they're going beyond simply transferring funds electronically or swiping your smartphone over a checkout terminal.

For example, major banking institutions that JPMorgan Chase & Co., Bank of America Corp., Wells Fargo & Co. and U.S. Bancorp, launched a joint venture called clearXchange. This allows customers to transfer funds instantly to another bank account through their phones. Traditional banks are also creating digital wallet apps that allow you to review your account, establish budgets, receive alert notifications, and transfer fund via social channels like Facebook.

Wearables, such as watches, wristbands, and jackets, are starting to be used to make payments, as is the possibility of tapping into the Internet of Things. In the near future, you'll be able to preorder your morning cup of coffee at Starbucks while driving since your Starbucks app is connected to your car.

Like it or not, digital wallets and mobile payments are steering us towards a cashless world where payments can be made quickly, conveniently, and securely with just the tap of a button. However, digital wallets are also moving beyond smartphones and payments. On top of transferring funds, we'll be able to monitor accounts in real-time and use blockchain technology to make immediate transfers of money to titles.

4.3 Notable e-commerce startups

Despite the problems that startups in the region face with regards to e-commerce, many have managed to beat the odds and reach notable success. One of the most prominent startups in the Middle East is Wadi.com, an Amazon-like e-commerce store that raised \$67

million in a Series A round with an undisclosed valuation.

Contrary to Amazon, Wadi sources products from a diverse set of retailers and sellers (without maintaining warehouses) and operates online in the UAE and Saudi Arabia. This helps them to deliver products at a much faster speed than Amazon and staying ahead of the international giant.

Mumzworld.com is another notable e-commerce store that's targeted towards mothers and baby products. The startup secured multi-million dollars in a Series B funding round from Wamda Capital, twofour54, and Endeavor Catalyst.

Souq.com, which was acquired by Amazon, has established its business throughout the GCC and Egypt and currently commands the largest market share with more than 23 million monthly visitors.

Other e-commerce players that have a strong ground in this region are Aido.com, Awok.com, and Zappos clone Namshi.com. Another popular e-commerce store is Cobone.com which is centered around daily deals.

4.4 Enable a Regulatory Environment that Supports Digital Identity

Despite the exponential growth in domestic and cross-border electronic transactions in the Arab World, there are still no specific multilateral rules or any specific regional entity regulating this type of trade. Business and consumers instead have to rely on a patchwork of rules agreed by some countries in their bilateral or regional trade agreements. Thus, establishing appropriate regional digital legal infrastructure will definitely enhance opportunities and address challenges of e-commerce in the Arab

countries while moving towards greater digital trade facilitation. The negotiations should result in a multilateral legal framework that consumers and businesses, especially smaller ones, could rely on to make it easier and safer to buy, sell and do business online. The new rules would for instance include the following:

- o Improve consumers' trust in the on-line environment and combat spam, by ensuring verified protection validation, such as ISO (International Organization for Standardization) certification.
- o Tackle barriers that prevent cross-border sales.
- o Guarantee validity of e-contracts and e-signatures, while enabling secure digital payments.
- o Permanently ban customs duties on electronic transactions.
- o Address forced data localization requirements and forced disclosure of source code.

CONCLUSION

The Arab region holds several opportunities for e-tailers, despite major challenges. E-commerce is growing fast in the region which is characterized by a young demography and affluent customers. Smartphone and broadband penetration levels are among the best in the world and as much as 66% of the public use the internet to search for products and services. The future is indeed bright and with the proper kind of support e-commerce can grow and become a major stream of revenue for companies in the future.

MAINTAINING BANKING SYSTEM SAFETY AMID THE COVID-19 CRISIS



Based on a report by the International Monetary Fund, Today we face economic upheaval potentially more severe than we witnessed during the global financial crisis. The coronavirus pandemic is a different kind of shock. Never before have modern economies shut down at the drop of a hat. From one week to the next, many workers lost their jobs and paychecks. Restaurants, hotels, and airplanes all emptied. And consumers and businesses now face steep losses in income—and potentially widespread bankruptcies.

Pressure on the banking system is growing and higher defaults on debt are imminent. And many now expect a shock to the financial sector similar in magnitude to the 2008 crisis.

The question on the minds of policymakers is how they should prepare for this.

Just over a decade ago, global policy makers came together in an unprecedented display of coordination to launch the development of a revamped regulatory framework for the financial sector. They significantly raised the minimum standards for the quality and quantity of bank capital and liquidity and succeeded in building a more resilient banking system designed to hold buffers above the minimum that could be safely drawn down in stressed conditions.

In the current crisis, national authorities are taking a host of measures to provide fiscal support, and central banks are opening new liquidity lines. How should bank supervisors respond to ensure continued trust and

confidence in the banking system?

BANKING SYSTEM PRESCRIPTION

Like the health experts, bank supervisors are responding to a fast-moving and extraordinary situation. Supervisors must combine the tools from their playbooks for dealing with natural disasters, operational risk events, and bank stress episodes. With its global vantage point, and drawing from past experience, the IMF can offer some additional guidance on the way forward:

- **Don't change the rules.** Doing this in the midst of a crisis will likely cause more confusion. Likewise, be prepared to give banks time to meet rules if they fall short, and hold

off on implementing new initiatives—banks should remain focused on maintaining ongoing operations, given the increased difficulties of conducting such operations remotely.

- **Use the buffers.** Regulators have to communicate clearly that capital and liquidity buffers should support continued bank lending, without adverse consequences for bank management. Banks built these buffers well above Basel minimum standards to manage strains on liquidity and revenue loss from missed loan repayments.

- **Encourage loan modification.** Supervisors should clearly communicate to banks to be proactive in rescheduling their loan portfolio for those borrowers and sectors that have been hard hit by the severe, but temporary, shock. They should also remind banks about flexible credit risk management and the accounting standards for impairment in these situations. Accounting bodies have helpfully stepped in to clarify to auditors how such modifications should be viewed once the economy begins to recover.

- **Don't hide the losses.** Banks, investors, shareholders and even taxpayers have to bear them. Transparency helps prepare all stakeholders; surprises only worsen their response, as was proven during the 2008 crisis.

- **Clarify regulatory treatment of support measures.** Clarifying upfront how banks and regulators should treat fiscal measures, including measures directly targeted at borrowers, credit guarantees, payment holidays, direct transfers and subsidies—beyond any current guidance in the Basel capital framework—would help with overall transparency.

- **Strengthen communication.** Encourage continuous dialogue between supervisors and banks, especially in this unprecedented

situation of working remotely with colleagues, customers, and supervisors. Typically, reporting requirements in key areas, such as liquidity and creditor positions, are enhanced in a crisis, but given operational disruptions, deferring other reporting requirements less material to assessments of financial health may make sense.

- **Coordinate across borders.** Banking is a global business. Broad coordination among national regulators at the international level is imperative. This crisis will pass eventually, and the effects may take time to dissipate, but preserving the integrity of the international framework will be crucial for the credibility and integrity of the global financial system. International bodies like the Financial Stability Board and the Basel Committee on Banking Supervision are working night and day to do just this.

WILL IT BE ENOUGH?

Simply put, it may be too early to tell. At this point, conditions in many countries are as severe as the adverse scenario of the stress tests that banking regulators commonly use to assess the strength of their banking systems.

AND IT MIGHT GET WORSE.

All of this assumes that economic activity could restart later this year, but we have to also consider more adverse scenarios. Under more severely strained circumstances, we will have to rethink our playbook substantially. Some banking systems might have to be recapitalized or even restructured. The IMF has deep experience in helping countries rebuild distressed banking systems through its technical assistance programs, and will stand ready to help.

مجموعة
مؤسسات نهاس



NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

